

العنوان:	اثر المراجعة المشتركة على الحد من إعادة إصدار القوائم المالية وانعكاسها على قيمة المنشأة: دراسة تطبيقية
المصدر:	مجلة الدراسات والبحوث المحاسبية
الناشر:	جامعة بنها - كلية التجارة - قسم المحاسبة
المؤلف الرئيسي:	وهدان، زهراء سامي كمال
المجلد/العدد:	ع1
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2022
الشهر:	يونيو
الصفحات:	251 - 295
رقم MD:	1405228
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
اللغة:	Arabic
قواعد المعلومات:	EcoLink
مواضيع:	البورصة المصرية، الشركات المساهمة، المراجعة المالية، المراجعة المشتركة
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/1405228

للإستشهاد بهذا البحث قم بنسخ البيانات التالية حسب إسلوب الإستشهاد المطلوب:

إسلوب APA

وهدان، زهراء سامي كمال. (2022). اثر المراجعة المشتركة على الحد من إعادة إصدار القوائم المالية وانعكاسها على قيمة المنشأة: دراسة تطبيقية. مجلة الدراسات والبحوث المحاسبية، ع1، 251 - 295. مسترجع من <http://1405228/Record/com.mandumah.search/>

إسلوب MLA

وهدان، زهراء سامي كمال. "اثر المراجعة المشتركة على الحد من إعادة إصدار القوائم المالية وانعكاسها على قيمة المنشأة: دراسة تطبيقية." مجلة الدراسات والبحوث المحاسبية ع1 (2022): 251 - 295. مسترجع من <http://1405228/Record/com.mandumah.search/>



كلية التجارة وإدارة الأعمال

أثر المراجعة المشتركة على الحد من إعادة إصدار القوائم المالية وإنعكاسها علي قيمة المنشأة

— دراسة تطبيقية —

زهراء سامي كمال وهدان

أثر المراجعة المشتركة على الحد من إعادة إصدار القوائم المالية وإنعكاسها على قيمة المنشأة

- دراسة تطبيقية -

زهراء سامي كمال وهدان (*)

ملخص

تناولت هذه الدراسة أثر تطبيق المراجعة المشتركة على الحد من إعادة إصدار القوائم المالية ومعرفة مدى تأثير قيمة المنشأة بذلك ولقد اعتمدت الباحثة عند إجراء الدراسة التطبيقية وتحقيق هدف هذه الدراسة على اختيار عينة من الشركات المسجلة ببورصة الأوراق المالية المصرية بمؤشر (EGX100) وعددها ٥٠ شركة والتي تم اختيارها بناءً على عدة معايير تساعد في تحقيق هدف البحث وذلك خلال الفترة من عام ٢٠١٥ وحتى عام ٢٠٢٠. وتوصلت الدراسة إلى نتائج تتلخص في وجود علاقة عكسية بين المراجعة المشتركة وإعادة إصدار القوائم المالية، وكذلك وجود علاقة عكسية بين إعادة إصدار القوائم المالية وقيمة المنشأة، وأيضاً تبين وجود علاقة إيجابية بين المراجعة المشتركة وقيمة المنشأة. وأخيراً توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين المراجعة المشتركة وقيمة المنشأة من خلال إعادة إصدار القوائم المالية كمتغير وسيط بالشركات محل الدراسة. الكلمات المفتاحية: المراجعة المشتركة - إعادة إصدار القوائم المالية - قيمة المنشأة - المستحقات الإختيارية - الرافعة المالية - حجم الشركة - العائد على الأصول

Abstract

This research aims to examine and test the effect of joint audit on limiting the financial restatement and the reflection of the relation on firm value. The study population is represented by the companies listed in the Egyptian stock exchange (EGX100), and the sample size is 50 companies tested during the period from 2015 to 2020. The study concluded that there is a Negative relationship between joint audit and financial restatement, also statistics showed that there is a Negative relationship between financial restatement and firm value, and a positive relationship between the joint audit and firm value. Finally, there is a significant relationship with a statistical indication between the joint audit and firm value through financial restatement as a mediator variable.

Keywords: Joint audit – Financial restatement – Firm value – Discretionary accruals – Firm size – Return on assets – Leverage.

(*) باحثة ماجستير بقسم المحاسبة، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان.

أولاً: المقدمة

شهدت السنوات الأخيرة العديد من حالات الإنهيار للكثير من كبري الشركات في مختلف دول العالم وفقدان الثقة في المعلومات التي تحتويها القوائم المالية، مما أدى الي رفع الكثير من القضايا ضد مكاتب المراجعة التي تولت مراجعة القوائم المالية لتلك الشركات والتي لم يكن في تقاريرها ما يشير إلي عدم إستمراريتها، ومن أشهر تلك القضايا إفلاس وإنهيار عدد من الشركات الأمريكية العملاقة مثل شركة Enron للطاقة وشركة WorldCom للإتصالات وما تبع ذلك من إنهيار مكتب المراجعة العالمي Arthur Anderson الذي قام بمراجعة القوائم المالية لشركتي إنرون وورلدكوم (الوكيل، ٢٠٢٠).

وعلي الرغم من الدور المعاصر لمهنة المراجعة الخارجية إلا أن هناك العديد من التحديات التي تواجه هذه المهنة مما ينتج عنها العديد من الأزمات المالية والإضرار بمصالح المستثمرين وهو ما يجعلهم يفقدون الثقة في القوائم المالية، مما دعي اللجنة الأوروبية عام ٢٠١٠ إلي إصدار ما عرف بالورقة الخضراء (Green Paper) التي طرحت إمكانية تعميم التجربة الفرنسية التي تلزم الشركات المساهمة بتعيين إثني من مراقبي الحسابات للقيام بمهمة المراجعة وإصدار تقرير مراجعة واحد (Bedard et al., 2012). وفي ظل إهتمام العديد من الأبحاث والدراسات العملية والأكاديمية بتحسين جودة المعلومات المالية وزيادة ثقة مستخدمي القوائم المالية في تلك المعلومات وتحسين طريقة عرضها والإفصاح عنها فإن إعادة إصدار القوائم المالية تعكس وجود قصور في جودة التقارير المالية، وبناء على ذلك فان تطبيق المراجعة المشتركة يزيد من القدرة على اكتشاف أي أخطاء أو غش في القوائم المالية والعمل على تصحيحها ومنع حدوثها في الوقت المناسب، ويزيد من قدرة مراقب الحسابات على إتمام مراجعة القوائم المالية، الأمر الذي يترتب عليه تقليل احتمال إصدار قوائم مالية متضمنة أخطاء أو غش وبالتالي الحد من إعادة إصدار تلك القوائم في الفترة المالية التالية بهدف تصحيح تلك التحريفات مما ينعكس ذلك بالإيجاب علي زيادة قيمة المنشأة، ولذلك تمثل المراجعة الخارجية أداه رقابيه علي كفاءة الإدارة في إستخدام الموارد المتاحة، حيث يعتبر مراقب الحسابات وكيلا عن المساهمين بشكل خاص وعن مستخدمي القوائم المالية بشكل عام والذين منحوه تفويضاً بدراسة وتحليل أعمال الإدارة خلال الفترة المالية محل المراجعة للتقرير عن كفاءتها للأطراف المستفيدة من تقرير المراقب مثل المستثمرين ومانحي القروض كما يصدر مراقب الحسابات رأى فني محايد عن مدى صدق وعدالة القوائم المالية في

التعبير عن نتيجة النشاط خلال فترة مالية معينة والمركز المالي في نهاية تلك الفترة وكلما زادت ثقة مستخدمي القوائم المالية في تقرير المراجع كلما إنخفض عدم تماثل المعلومات بين إدارة المشروع ومستخدمي تلك القوائم، ويمكن تنفيذ عملية المراجعة من خلال التعاقد مع مكتب مراجعة واحد حيث يقوم مكتب المراجعة بكافة مراحل عملية المراجعة وإصدار التقرير النهائي، أو أن يقوم مكتبي مراجعة أو أكثر بمراجعة القوائم المالية لعميل واحد ويتم إصدار تقرير مراجعة مشترك يحمل توقيع كل مراقبي الحسابات المشاركين في عملية المراجعة وهو ما يعرف بالمراجعة المشتركة (Baldauf and Steckel, 2012). وقد تقوم الإدارة باتخاذ العديد من القرارات التي قد تؤثر علي المعلومات المحاسبية التي يعتمد عليها الأطراف ذات الصلة وقد تؤدي تلك القرارات إلي التأثير علي صافي الربح ؛ حيث يعتبر صافي الربح مؤشر على القيمة المضافة للشركة والذي ينعكس علي قيمة أسهمها، كما يرى العديد من متخذي قرارات الأرباح السنوية أن صافي الربح هو البند الأكثر أهمية في القوائم المالية، مما يؤدي إلي إتخاذهم قرارات غير رشيدة بسبب تركيزهم علي حجم الأرباح دون التركيز علي جودتها (Chan et al., 2006)، ولذلك أصبحت الشركات ملزمة بتحقيق الجودة والشفافية في التقارير المالية نتيجة لإتجاه أنظار السوق إليها وكذلك الزيادة المتدرجة في الإستثمار. ومن هنا يأتي دور آليات المراجعة المشتركة والتي تؤدي إلى زيادة جودة عملية المراجعة وعليه جاءت الدراسة الحالية لبيان أثر المراجعة المشتركة في الحد من إعادة إصدار القوائم المالية وإنعكاسها علي قيمة المنشأة.

ثانياً: مشكلة الدراسة:

تعتبر إعادة إصدار القوائم المالية Financial Restatements أحد العوامل الهامة في التأثير علي ثقة المستثمرين في جودة التقارير المالية والمعلومات الواردة بها، وكذلك يؤثر علي ثقتهم في جودة آليات الحوكمة المطبقة وجودة مراجعة القوائم المالية، وذلك نتيجة لإجراء تعديلات علي القوائم المالية السابق إصدارها لوجود تحريفات في هذه القوائم، ومن ثم التأثير علي قراراتهم الإستثمارية نتيجة لتغير توقعاتهم حول التدفقات النقدية المستقبلية وعوائد الأسهم في ظل تعديل القوائم المالية، بالإضافة إلي تأثيره علي الجانب السلوكي لهؤلاء المستثمرين ما بين التفاوض والتشاور الأمر الذي سينعكس علي أسعار الأسهم داخل سوق الأوراق المالية (اسكندر، ٢٠٢٠). بالإضافة إلى ذلك تعتبر العلاقة بين جودة الأرباح ودور مراقب الحسابات من المجالات التي إهتمت بها الدراسات المحاسبية التي تسعى لفهم الأسباب المؤثرة في جودة الأرباح، وفي سياق مهمة مراقب

الحسابات لإبداء رأيه حول عدالة القوائم المالية حيث يقوم بجمع أدلة وقرائن هامة وكافية للتحقق من رقم الأرباح وغيره من الأرقام التي تظهرها القوائم المالية للشركات ومدى توافقه مع متطلبات المعايير المحاسبية، وفي حالة تعيين أكثر من مراقب حسابات للقيام بعملية المراجعة فإن ذلك قد يؤدي إلى الحد من قدرة الإدارة على إدارة الأرباح ومن ثم يساهم في رفع جودة تلك الأرباح بينما من المتوقع أن تتأثر قيمة المنشأة إيجابياً بعدد مراقبي الحسابات المشاركين في عملية المراجعة (إبراهيم، ٢٠١٨). وبناءً على ذلك فإنه من المتوقع أن يؤدي تطبيق مدخل المراجعة المشتركة إلى زيادة قدرة الشركات على اكتشاف أي أخطاء أو غش في القوائم المالية والعمل على تصحيحها ومنع حدوثها في الوقت المناسب الأمر الذي يترتب عليه تخفيض احتمال إعادة إصدار القوائم المالية والحد من التأثير السلبي على سمعة المنشأة وبالتالي زيادة قيمة المنشأة.

وعليه يمكن تمثيل مشكلة الدراسة الحالية بإثارة التساؤل الرئيسي الآتي:

- ما هو أثر المراجعة المشتركة في الحد من إعادة إصدار القوائم المالية وانعكاسها على قيمة المنشأة في شركات المساهمة المدرجة بالبورصة المصرية؟
- وينتفرع من هذا التساؤل مجموعة من الأسئلة الفرعية الآتية:
- ✖ ما هو أثر المراجعة المشتركة على إعادة إصدار القوائم المالية؟
- ✖ ما هو أثر إعادة إصدار القوائم المالية على قيمة المنشأة؟
- ✖ ما هو أثر العلاقة بين المراجعة المشتركة وإعادة إصدار القوائم المالية على قيمة المنشأة؟

ثالثاً: أهداف الدراسة:

يتمثل الهدف الرئيسي للدراسة في اختبار أثر المراجعة المشتركة على الحد من إعادة إصدار القوائم المالية وبيان إنعكاس ذلك على قيمة المنشأة.

وينتبق من هذا الهدف مجموعة من الأهداف الفرعية والتي تتمثل في الآتي:

- ١- اختبار أثر المراجعة المشتركة على إعادة إصدار القوائم المالية .
- ٢- اختبار أثر إعادة إصدار القوائم المالية على قيمة المنشأة.
- ٣- اختبار أثر المراجعة المشتركة على قيمة المنشأة.
- ٤- اختبار أثر المراجعة المشتركة على قيمة المنشأة من خلال إعادة إصدار القوائم المالية كمتغير وسيط.

رابعاً: أهمية الدراسة:

الأهمية العلمية: تستمد هذه الدراسة أهميتها العلمية نظراً لحدائثة تعديل بعض معايير المحاسبة المصرية الخاصة بالقوائم المالية وذلك من خلال إجراء دراسة للتعرف على أثر العلاقة بين المراجعة المشتركة وإعادة إصدار القوائم المالية وإنعكاسها علي قيمة المنشأة.

الأهمية العملية: تستمد هذه الدراسة أهميتها بشكل كبير من قبل مكاتب المراجعة والشركات المساهمة المدرجة في سوق الأوراق المالية المصرية حيث تساهم هذه الدراسة في الحد من عمليات التلاعب في المعلومات المالية التي تحتويها القوائم المالية وبالتالي في الحد من ممارسات إدارة الأرباح التي تؤثر بدورها علي إعادة إصدار القوائم المالية وكذلك في إتخاذ القرارات الرشيدة من قبل اصحاب المصالح وزيادة قيمة المنشأة، ومن ثم دعم التمثيل الصادق للقوائم المالية لتلك الشركات والتي قد تنعكس بشكل إيجابي على ثقة المستثمرين وكافة الأطراف ذات العلاقة وبالتالي تؤدي إلى تحسين سمعة تلك الشركات في السوق.

خامساً: منهجية الدراسة:

تعتمد الباحثة على استخدام منهجين أساسين كما يأتي:

الأول: المنهج الإستقرائي:

يساعد المنهج الإستقرائي في توضيح مشكلة البحث وأهميته ويتضمن عرض ما ورد في الأئب المحاسبي من دراسات تتعلق بطبيعة وأهميه هذه العلاقة بالنسبة لتحسين جودة عملية المراجعة وإنعكاس ذلك على جودة القوائم المالية التي يقدمها العميل للمنشأة محل المراجعة، فضلاً عن تحديد دور المراجعة المشتركة في تحسين جودة القوائم المالية وأثر ذلك في الحد من قدرة الادارة على تبني سياسة إدارة الأرباح وإنعكاس ذلك علي قيمة المنشأة وذلك من خلال ما توصلت إليه جهود الباحثين في هذا الصدد وتحديد ما يمكن أن يناقشه البحث الحالي.

الثاني: المنهج الاستنباطي:

يتم من خلاله ربط الإطار النظري للبحث بالواقع العملي وذلك من خلال إختبار فروض البحث وتحليل النتائج التي يتم التوصل إليها من خلال إجراء الدراسة التطبيقية على الشركات المساهمة المدرجة في البورصة المصرية وتحديدًا شركات مؤشر (EGX 100) الأمر الذي يترتب عليه تحقيق أهداف البحث.

سادساً: تنظيم الدراسة:

القسم الأول: دور المراجعة المشتركة في الحد من إعادة الإصدار للقوائم المالية.

القسم الثاني: أثر إعادة إصدار القوائم المالية على قيمة المنشأة.

القسم الثالث: نتائج وتوصيات الدراسة.

سابعاً: الدراسات السابقة:

في مشارف القرن الحالي إهتم الباحثين والأكاديميين بموضوع المراجعة المشتركة إهتماماً كبيراً وبناءً على ذلك قامت العديد من الأدبيات المحاسبية بدراسة معرفة ماهية المراجعة المشتركة وتحديد أهميتها ومفهومها وعلاقتها بالكثير من المتغيرات، وذلك بالإضافة لأثرها على جودة عملية المراجعة، ويلقي هذا الفصل الضوء على أهم الدراسات الأجنبية والعربية التي تناولت المراجعة المشتركة وعلاقتها بكل من إعادة إصدار القوائم المالية وقيمة المنشأة، والتعليق على هذه الدراسات وتوضيح الفجوة البحثية، وفي ضوء مشكلة الدراسة يتم عرض بعض الدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع البحث ويتم تقسيمها إلي مجموعتين كالآتي:

المجموعة الأولى: تركز على العلاقة بين المراجعة المشتركة وإعادة إصدار القوائم المالية:

دراسة (Herbert, 2013) هدفت هذه الدراسة إلى تحديد مزايا تطبيق آلية المراجعة المشتركة وإبراز دورها في الحد من إعادة إصدار القوائم المالية وقد توصلت الدراسة إلي أن التكلفة النقيض لأحدي شركات المراجعة الأعضاء في المراجعة المشتركة يساهم في سد ثغرات الرقابة الداخلية واكتشاف الأخطاء المادية، والتنسيق والتعاون بين المراجعين المشتركين يحقق الفهم الكافي للأمور الجوهرية المرتبطة بمخاطر المراجعة والتحسين من إجراءات المراجعة، وتوصلت أيضا إلي أن كثرة المشاورات بين المراجعين المشتركين تقلل من احتمال حدوث الأخطاء التي قد تحدث في القوائم المالية (المخاطر الحتمية للصيقة ببعض البنود).

دراسة (الديسبى، ٢٠١٤) هدفت هذه الدراسة إلى تقديم دليل عملى بإستخدام البيانات الفعلية للشركات المساهمة المصرية عن مدى تقييد ممارسات إدارة الأرباح كمؤشر لكل من جودة المراجعة وجودة التقرير المالي في ظل الإختيار المتعدد للمراقبين (المراجعة المشتركة) بالمقارنة مع (المراجعة الفردية) ولتحقيق هدف الدراسة قام الباحث بعمل دراسة تطبيقية بإستخدام القوائم المالية وتقارير المراجعة لعينة شملت ١٠٧ شركة ممثلة لأربع قطاعات من الشركات المسجلة ببورصتى القاهرة والأسكندرية من عام ٢٠٠٨ وحتى عام ٢٠١١ وتوصلت الدراسة إلى أنه لا توجد فروق معنوية بشأن المراجعة المشتركة والمراجعة الفردية في الحد من ممارسات إدارة الأرباح القائمة علي أساس الإستحقاقات غير العادية والتي تؤثر بدورها علي إعادة إصدار القوائم المالية، كما أتضح أيضاً عدم وجود إختلافات فى مستوى جودة المراجعة بين عمليات المراجعة المشتركة التى يشارك فيها أحد مكاتب المراجعة الأربعة الكبرى والتي لا يتواجد فيها أى من مكاتب المراجعة الأربعة الكبرى . وفي ذلك السياق أوضحت دراسة (مندور، ٢٠١٦) أثر التطبيق الإختياري للمراجعة المشتركة فى الحد من ممارسات إدارة الأرباح من خلال الإستحقاقات وإدارة الأرباح من خلال العمليات الحقيقية مقارنة بمدخل المراجعة الفردية وبالتطبيق على عينة من الشركات المقيدة بالبورصة المصرية عددها ٤٨ شركة منها ١٣ شركة تطبق المراجعة المشتركة و ٣٥ شركة تطبق المراجعة الفردية وذلك خلال الفترة (٢٠١٠-٢٠١٤) ، وقد توصلت الدراسة إلى وجود تأثير إيجابى معنوى لمدخل المراجعة المشتركة على إدارة الأرباح من خلال الإستحقاقات الإختيارية مقارنة بمدخل المراجعة الفردية وهو ما يعنى أن التطبيق الإختياري للمراجعة المشتركة يعطى الفرصة لإدارة الشركات للتلاعب فى الأرباح من خلال الإستحقاقات الإختيارية.

دراسة (Bisogno and De Luca, 2016) هدفت هذه الدراسة إلي قياس العلاقة بين التطبيق الإختياري للمراجعة المشتركة وجودة التقارير والقوائم المالية للشركات الصغيرة والمتوسطة في إيطاليا وذلك في ضوء جودة الأرباح المحاسبية لتلك الشركات كما هدفت الدراسة أيضاً للتعرف علي بعض العوامل التي تؤثر في شكل تطبيق المراجعة المشتركة، وقد كان التطبيق علي الشركات الصغيرة والمتوسطة غير المدرجة في البورصة الإيطالية وقد بلغ إجمالي عينة الدراسة ١٢٣٤٤ شركته وذلك خلال عام ٢٠١٠ وقد تم تجميع البيانات الخاصة بهذه الشركات من خلال قاعدة البيانات الإيطالية والتي تتضمن البيانات والقوائم المالية للشركات الإيطالية، وتوصلت الدراسة إلي وجود علاقة إيجابية بين تطبيق المراجعة المشتركة وجودة الأرباح ودقة القوائم المالية للشركات محل المراجعة أي أن تطبيق المراجعة المشتركة من شأنه أن يساهم في الحد من

ممارسة إداره الأرباح وبالتالي الحد من إعادة إصدار القوائم المالية، كما أن هناك مجموعة من العوامل المؤثرة في شكل تطبيق المراجعة المشتركة ومن بينها حجم الشركة محل المراجعة ودرجة تركيز هيكل الملكية لتلك الشركات حيث كلما زاد حجم الشركة وانخفضت درجة التركيز في هيكل الملكية كلما زاد التوجه لتكليف أحد مكاتب المراجعة الكبرى (Big4) علي الأقل عند القيام بأداء عملية المراجعة.

بينما إهتمت دراسة (Azam and Mahdi, 2017) بدراسة أثر إعادة إصدار القوائم المالية علي تغيير المراجع في السنوات التالية حيث تستخدم الدراسة بيانات ١٠٥ شركة مدرجة في بورصة طهران خلال الفترة ٢٠٠٨-٢٠١٤، وقد أظهرت نتائج الفروض إلي أن إعادة الإصدار لا تتسبب في تغيير مراقب الحسابات وأنه مع وجود زيادة لإعادة الإصدار لا يتغير مراقب الحسابات في السنة التالية من إعادة الإصدار، وعادة الشركات التي تتمتع بدرجة حوكمة عالية لا تتجه إلي تغيير مراقب الحسابات مقارنة بالشركات الأخرى وقد أظهر الإنحدار اللوجستي متعدد الحدود أن التعديلات الناتجة عن تصحيح الأخطاء والتغييرات في الإجراءات ومقدار التعديلات في القوائم المالية لا تتسبب في تغيير مراقب الحسابات في السنة التالية، لذلك أظهرت النتائج أن إعادة إصدار القوائم المالية ليست عاملاً مهماً في تغيير مراقب الحسابات في العام المقبل وتقوم هذه الدراسة بتحليل تأثير إعادة الإصدار على تغييرات مراقبي الحسابات في دولة نامية مثل إيران.

دراسة (سليم، ٢٠١٨) هدفت هذه الدراسة إلي الوصول لدليل تطبيقي لتفسير العلاقة بين تطبيق المراجعة المشتركة بنوعها الإلزامي والاختياري والمراجعة المزدوجة وبين تحقيق جودة الأرباح وذلك بالتطبيق علي الشركات المسجلة بسوق الأوراق المالية المصري وقد تم بناء بيانات الدراسة علي عدد ٧١ شركة خلال الفترة الزمنية من عام ٢٠٠٧ إلي عام ٢٠١٦ بإجمالي مشاهدات ٤٣٠ مشاهدة، وتوصلت الدراسة إلي عدم وجود فروق معنوية بين تطبيق أسلوب المراجعة المشتركة بنوعها الإلزامي والاختياري وبين المراجعة الفردية في توجه إدارة الشركات نحو إدارة أرباحها وذلك مقارنة بتطبيق المراجعة المزدوجة، تحقق جودة الأرباح عند تطبيق المراجعة المشتركة بنوعها الإلزامي والاختياري وذلك عند استخدام المستحققات الاختيارية وحجم مكتب المراجعة كمقاييس لجودة الأرباح في حين لم تتحقق جودة الأرباح عند تطبيق المراجعة المشتركة بنوعها الإلزامي والاختياري عند استخدام مقاييس أخرى مثل نوع تقرير المراجعة والتقرير عن الإستمرارية وإعادة إصدار القوائم المالية، وأخيراً توصلت الدراسة إلي اختلاف القطاع الإقتصادي وطبيعة الملكية حيث تحسنت جودة الأرباح عند تطبيق المراجعة المشتركة الإلزامية في البنوك ذات الملكية العامة والمختلطة بالمقارنة بالبنوك ذات الملكية الخاصة.

دراسة (Barghathi, 2020) هدفت هذه الدراسة إلى استكشاف تصورات المراجعين فيما إذا كانت عمليات المراجعة المشتركة تساهم في تحسين جودة المراجعة، وللوصول إلى هذا الهدف تم تسجيل المشاركين من كبار مكاتب المراجعة الأربعة (Big4) وغيرهم من مكاتب المراجعة الأخرى (Non-Big4)، وغيرهم من المساهمين، بالإضافة إلى ذلك تبحث هذه الدراسة في تصورات أصحاب المصلحة أنفسهم من حيث كيفية تأثير تركيز المراجعة على سوق المراجعة في دولة الإمارات العربية المتحدة، وتم إجراء ١٢ مقابلة شبه منظمة أجريت لجمع البيانات المطلوبة منها أربعة مقابلات شخصية وثمانية عن طريق الإنترنت، وتوصلت نتائج الدراسة أن عمليات المراجعة المشتركة تحسن جودة المراجعة في حالة إرتفاع الأتعاب، كما أن نتائج الدراسة لها تأثير على صانعي السياسات في الاقتصادات الناشئة حول العالم مثل صانعي السياسات الذين يمكنهم جعل عمليات المراجعة المشتركة إلزامية، وتتمثل الأهمية الأخرى لهذه الدراسة في تناول إدراك أصحاب المصالح نوى العلاقة بعمليات المراجعة المشتركة وتركيز سوق المراجعة، تقترح الدراسة أن هناك حاجة لإزالة الحواجز اللغوية مما يفيد بعض الشركات في التواصل المباشر مع المراجعين إما باللغة الإنجليزية أو باللغة الأردنية.

وقد أوضحت دراسة (Ekwueme et al., 2021) تأثير عمليات المراجعة المشتركة على ثلاثة مؤشرات مختلفة لجودة المراجعة، وهي: تأخير المراجعة، واستقلالية المراجع، أتعاب عملية المراجعة. واستخدمت الدراسة البيانات الثانوية المستخرجة من التقارير السنوية لعدد (٦٣) شركة مدرجة في البورصة النيجيرية لمدة ٥ سنوات (٢٠١٤-٢٠١٨). تم وضع ثلاثة نماذج إنحدار لمؤشرات جودة المراجعة الثلاثة؛ بينما تم تضمين حجم الشركة وتعقيدها ومخاطرها أيضاً في كل من المعادلات كمتغيرات رقابية. وأظهرت النتائج أن عمليات مراجعة الحسابات المشتركة لها أثر سلبي وغير هام على التأخير في مراجعة الحسابات وكذلك تأثير غير هام على أتعاب عملية المراجعة. ومع ذلك لم تنشأ علاقة خطية بين عمليات المراجعة المشتركة واستقلال مراجعي الحسابات. وفيما يتعلق بالمتغيرات الرقابية الثلاثة، فإن حجم الشركة وتعقيدها لهما تأثير كبير على كل من تأخير مراجعة الحسابات (سلباً) وأتعاب مراجعة الحسابات (إيجابياً)، في حين أن المخاطر الثابتة كانت ضئيلة في كلا النموذجين.

دراسة (Sambuaga et al., 2021) وتهدف هذه الدراسة إلى اكتشاف ما إذا كان المراجعة الداخلية والخارجية ترتبط بفترة إعادة إصدار القوائم المالية. ويتمثل دور لجنة المراجعة في المراجعة الداخلية وتعتبر خبيرة في الشؤون المالية والمحاسبية. ويفترض أن لجنة مراجعة الحسابات التي لديها ما يكفي من المعرفة والخبرة في المجال ذي الصلة ستؤدي إلى تخفيض فترة إعادة إصدار القوائم المالية لأن لديها مهارات وبالتالي

تجري مراجعة الحسابات في إطار مزيد من الإشراف والعناية المهنية. وفي المقابل، فإن مراجع الحسابات الخارجي سيكون مسؤولاً عن القيام بعملية المراجعة خارجياً. يتم إجراء هذا الافتراض لأن مكاتب المراجعة الأربعة الكبرى (Big4) تمتلك قدرات ومعرفة كافية أكثر تتعلق بالعمليات التجارية للعملاء. ومع هذه الاعتبارات، من المحتمل أن تحافظ مكاتب المراجعة الكبرى (Big4)، بصفتها مراجع الحسابات الخارجي على ثباتها وتنفيذ العناية المهنية الواجبة بكفاءة عند أداء واجبها في عملية المراجعة مما يؤدي إلى تأخر تقرير المراجعة لفترة أطول. وسيقلل التأخر الطويل في تقرير مراجعة الحسابات من احتمال حدوث أخطاء مالية في المستقبل، وبالتالي سيقلل الوقت اللازم إن وجد. وكذلك كلما زادت جودة المراجعة الخارجية لمراجعي الحسابات الخارجيين، كلما كانت فترة إعادة إصدار القوائم المالية أقصر، وقد شملت عينة الدراسة الشركات المدرجة في بورصة إندونيسيا من ٢٠١٦ إلى ٢٠١٨ وكان إجمالي العينة ١٥٣ ملاحظة. ويشير تحليل الإنحدار المتعدد إلى أن جودة المراجعة تأخر تقرير المراجعة، وخصائص لجنة المراجعة ذات دلالة إحصائية تجاه طول عمليات إعادة إصدار القوائم المالية. إن خاصية لجنة المراجعة وتأخر تقرير المراجعة يضغطان على طول عمليات إعادة إصدار القوائم المالية، في حين أن جودة المراجعة تمتد وتؤثر على طول عمليات إعادة إصدار القوائم المالية.

وكنك هدف دراسة (Fayed, 2022) إلى التحقيق في تأثير المراجعة المشتركة على جودة تخطيط عملية المراجعة في البيئة المصرية، وذلك من خلال فحص ما إذا كانت المراجعة المشتركة يمكن أن يؤثر على تخطيط عملية المراجعة الأولية، واستراتيجية عملية المراجعة الشاملة، وخطة وبرامج المراجعة الشاملة، كوكلاء لجودة تخطيط المراجعة، وقد أظهرت نتائج الدراسة أن المراجعة المشتركة لها تأثير إيجابي كبير على التخطيط الأولي لمراجعة الحسابات، علاوة على ذلك، نجد أن المراجعة المشتركة لها تأثير إيجابي كبير على استراتيجية المراجعة الشاملة، كما نجد أن المراجعة المشتركة لها تأثير إيجابي على خطة وبرامج المراجعة الشاملة، وأظهرت نتائج الدراسة كذلك أن غالبية آراء المستجيبين (٩٣٪) تؤيد تطبيق المراجعة المشتركة الطوعية لجميع الشركات و (٨٩٪) تؤيد ما إذا كان أحد المراجعين المعينين هو مراجع حسابات من المكاتب غير الأربعة الكبار (Non Big4) وأخيراً تبين أنه من أهم الآليات التي اقترحتها المفوضية الأوروبية لتحسين قدرة مكاتب مراجعة الحسابات على كشف ومنع حالات إفلاس الشركات والإحتيال والفضل وذلك من خلال ممارسة المراجعة المشتركة مقارنة بالمراجعة الفردية.

المجموعة الثانية: تركيز علي العلاقة بين المراجعة المشتركة وقيمة المنشأة:

دراسة (Garmling, 2011) تتناول هذه الدراسة ما إذا كانت أوجه القصور في المراجعة التي تم تحديدها في PCAOB مرتبطة بالتفتيش كل ثلاث سنوات على قرارات إعداد التقارير عن الإستمرارية (GC) لشركات المراجعة لعملائها الذين يعانون من ضائقة مالية، وقد أشارت تحليلات الدراسة بشكل عام إلى أن الشركات التي تعاني من قصور مجلس مراقبة حسابات الشركات العامة PCAOB كانت أكثر احتمالاً لإصدار رأي الإستمرارية (GC) للعملاء الذين يعانون من ضائقة مالية بعد فحص مجلس مراقبة حسابات الشركات العامة PCAOB الخاص بهم مقارنة بما قبل التفتيش، قامت الدراسة أيضاً بفحص نفس المشكلة لشركات المراجعة مع تقرير فحص مجلس مراقبة حسابات الشركات العامة PCAOB حيث أشار إلى عدم وجود أوجه قصور في المراجعة بالنسبة لهذه الشركات لم تقدم النتائج سوى أدلة محدودة على حدوث تغيير في احتمالية إصدار رأي الإستمرارية (GC)، حيث أصبحت شركات المراجعة أكثر تحفظاً (أي احتمال أكبر لإصدار رأي الاستمرارية (GC)، بالإضافة إلى ذلك يترتب علي قيام المراجعين المشتركين في أداء خدمة المراجعة لأكثر من عميل في وقت واحد إلي أن قيمة منشأة العميل لا تتوقف فقط علي نوعية التقرير الصادر عن المراجع ولكن أيضاً تتوقف علي تقارير المراجعة الأخرى الصادرة من نفس المكتب الذي يقوم بعملية المراجعة المشتركة لعملائه الآخرين ويرجع ذلك إلي أن سمعة المراجع تؤثر علي كافة التقارير الصادرة منه، وقد توصلت الدراسة إلي أن أسعار أسهم منشأة العميل قد ترتفع نتيجة مراجعة الشركة من قبل مكتب مراجعة ذو سمعة جيدة.

دراسة (Benali, 2013) وقد هدفت هذه الدراسة إلي محاولة التعرف علي تأثير المراجعة المشتركة في أداء عملية المراجعة الخارجية للحسابات علي أسعار أسهم هذه الشركات وهو ما ينعكس علي قيمة المنشأة ومن ثم استعادة والحفاظ علي ثقة المستثمرين، ولتحقيق هذا الهدف قام الباحث بإجراء دراسة تجريبية علي سوق الأوراق المالية الفرنسي وقد تكونت عينة الدراسة من ١٤٥ شركة مدرجة بالسوق الفرنسية خلال الفترة من ٢٠٠٥ وحتى ٢٠١٠، وقد توصلت الدراسة إلي أن المراجعة المشتركة لها تأثير إيجابي علي ثقة المستثمرين في أسعار أسهم هذه الشركات ومن ثم يمكن القول بأن تطبيق المراجعة المشتركة يساهم في استعادة والمحافظة علي ثقة المستثمرين.

دراسة (متولي، ٢٠١٣) وتمثل الهدف الرئيسي لهذه الدراسة في بيان العلاقات التأثيرية للمراجعة المشتركة علي الحد من إعادة إصدار القوائم المالية وقياس أثر تطبيق برامج المراجعة المشتركة على أسعار الأسهم (والتي تعني تعديل البيانات في القوائم المالية بما يتلائم مع تطبيق السياسات والمعالجات المحاسبية السليمة للتعبير عن

الأداء الذاتي الحقيقي للمنشأة) وتحقيق دقة تقرير مراقب الحسابات وبالتالي قياس أثر المراجعة المشتركة علي أسعار الأسهم للشركات المقيدة في البورصة المصرية، وتحقيق هذا الهدف قام الباحث بإجراء دراسة ميدانية علي عينة من مجتمع الدراسة والذي يشمل أربع مجموعات، هم شركات المراجعة، المستثمرين، معدي القوائم المالية، الأكاديميين، كما قام بإجراء دراسة تطبيقية علي عينة الدراسة والتي تضم مجموعة من القطاعات التي تتبع لها الشركات المدرجة في البورصة المصرية وذلك خلال الفترة من عام ٢٠٠٤ وحتى عام ٢٠١٢، وتوصل الباحث من خلال الدراستين الميدانية والتطبيقية إلي النتائج التالية: أن هناك علاقة طردية بين جودة المراجعة المشتركة وأسعار الأسهم في سوق الأوراق المالية المصري، كما أكدت الدراسة علي أن توافر إعتبارات رقابة الجودة في المراجعة المشتركة يساهم في إضفاء الثقة علي تقارير المراجعة المشتركة الأمر الذي يؤثر إيجابياً علي إتجاهات المستثمرين نحو الإقبال علي شراء أسهم الشركات المقيدة في بورصة الأوراق المالية وبالتالي تنشيط سوق الأوراق المالية علي مستوى الإقتصاد القومي للدولة وأيضاً تساهم برامج المراجعة المشتركة في الحد من إعادة إصدار القوائم المالية كذلك توصلت الدراسة إلي أن أهم مزايا تطبيق المراجعة المشتركة التي تؤثر في الحد من إعادة إصدار القوائم المالية تتمثل في تحقيق التوازن الفعلي لتقسيم العمل بين شركتي المراجعة، تعميق الحصول علي التأكيد المعقول حول ما إذا كانت القوائم المالية خالية من التحريف المادي، وكذلك الدقة في ضبط وقياس مخاطر المراجعة. وأخيراً زيادة فاعلية مناطق التنسيق والتعاون والتخطيط لعملية المراجعة.

دراسة (Khatib, 2014) هدفت هذه الدراسة إلي إختبار أثر المراجعة المشتركة وتغيير المراقب الخارجي علي قيمة منشآت الأعمال واستقلال مراقبي الحسابات وباستخدام عينة مكونة من ٣٤ شركة مقيدة في البورصة المصرية من ١٤ قطاعاً مختلفاً لسلسلة زمنية من عام ٢٠٠٥ وحتى عام ٢٠٠٩، وقد توصلت الدراسة إلي أن تطبيق التغيير الأئزامي لمراجعي الحسابات له تأثير إيجابي علي قيمة المنشأة محل المراجعة حيث يؤدي التغيير الأئزامي إلي زيادة قيمة المنشأة وفي المقابل فقد توصلت الدراسة إلي غياب أثر تطبيق المراجعة المشتركة من قبل الشركة محل المراجعة علي قيمتها.

وقد إهتمت دراسة (غالي، ٢٠١٨) بقياس أثر مدخل المراجعة المشتركة على العلاقة بين مستوي التحفظ المحاسبي وقيمة الشركة وذلك لعينة مكونة من ٤٢ شركة مدرجة ضمن مؤشر EGX100 خلال الفترة من ٢٠١٠ حتي ٢٠١٧، وقد توصلت الدراسة إلي أن معظم الشركات التي طبقت المراجعة المشتركة لديها ممارسات مرتفعة من التحفظ المحاسبي والتي تؤثر بدورها علي زيادة قيمة الشركة المستقبلية وإيجاد فرص إستثمارية إضافية.

دراسة (النجار، ٢٠١٩) تناولت هذه الدراسة قياس أثر مدخل المراجعة المشتركة علي العلاقة بين جودة عملية المراجعة وخطر إنهيار سعر السهم، وذلك لعينة مكونة من ٣٢ شركة مدرجة بالمؤشر المصري EGX100 خلال الفترة من ٢٠١٤ إلي ٢٠١٨، وقد توصلت الدراسة إلي وجود علاقة إرتباط إيجابية ذات تأثير معنوي بين المراجعة المشتركة وجودة عملية المراجعة، وكذلك وجود أثر إيجابي ووجود تأثير معنوي للمراجعة المشتركة علي نموذج العلاقة بين جودة عملية المراجعة وخطر إنهيار سعر السهم بسوق الأوراق المالية.

دراسة (عبد الحليم، ٢٠٢٠) هدفت هذه الدراسة إلي تحديد الآثار الإيجابية والسلبية للمراجعة المشتركة وآليات تفعيلها وكذلك اختبار أثر تطبيقها علي القيمة السوقية للشركة وذلك لعينة مكونة من ٥٣ شركة مدرجة خلال الفترة من ٢٠١٧ إلي ٢٠١٩، بإجمالي عند مشاهدات ١٥٩ مشاهدة بهدف إنشاء نموذج لقياس أثر تطبيق المراجعة المشتركة علي القيمة السوقية للشركة، كما قام الباحث بإجراء دراسة ميدانية علي عينة مكونة من ٣٠ مفردة من أعضاء هيئة التدريس تخصص مراجعة و ٤٠ مفردة من المراجعين الخارجيين و ٢٠ مفردة من المستثمرين، وقد توصلت الدراسة إلي أن المراجعة المشتركة لها آثار إيجابية وسلبية علي مهنة المراجعة ومزاوليها في بيئة الأعمال السعودية، كما توجد علاقة إرتباط معنوية ذات دلالة إحصائية بين المراجعة المشتركة وقيمة المنشأة.

كذلك هدفت دراسة (Bakri, 2021) إلي معرفة تأثير توزيعات الأرباح علي قيمة المنشأة، وكذلك تأثير جودة المراجعة علي العلاقة بين توزيعات الأرباح وقيمة المنشأة في الشركات الماليزية، والتي تم قياسها من خلال القوائم المالية التي تم مراجعتها من قبل مكاتب المراجعة الأربعة الكبرى (Big4). وقد توصلت النتائج إلي أن أرباح الأسهم أثرت سلباً علي قيمة المنشأة، توفر نتائج الدراسة أيضاً معلومات جديدة تنطبق علي المديرين لوضع استراتيجيات الإستثمار في السوق الماليزية، ويمكن أن يكون التأثير الضمني من هذه النتيجة مفيداً جداً للمدير لوضع استراتيجيته خاصة من خلال النظر في التأثير المعدل لجودة المراجعة في زيادة المعلومات التي تحيط بعلاقة الأرباح وقيمة الشركة.

ويتضح من مناقشة وعرض الدراسات السابقة التالي: اختلفت الدراسات فيما بينها حيث طبقت بعض الدراسات في دول تلزم جميع الشركات المقيدة في سوق الأوراق المالية بتطبيق المراجعة المشتركة مثل دراسة (Herbert, 2013)، (سليم، ٢٠١٨)، وطبقت دراسات أخرى في بعض الدول التي تتيح للشركات الإستعانة بأكثر من مراقب حسابات للقيام بعملية المراجعة بشكل إختياري مثل دراسة (الديسطي، ٢٠١٤)، (مندور، ٢٠١٦)، وكذلك هناك دراسات أثبتت عدم وجود تأثير معنوي أو وجود تأثير سلبي لتطبيق المراجعة

المشتركة علي إدارة الأرباح مثل دراسة كلاً من (الديسبي، ٢٠١٤؛ مندور ٢٠١٦) حيث توصلت إلي إن الجمع بين إثنين من مراقبي الحسابات للقيام بعملية المراجعة لا يؤدي إلي تحسين جودة الأرباح المحاسبية، كذلك إختلاف أسلوب جميع البيانات في كل دراسة حيث تتوع الأسلوب ليشمل البيانات الفعلية وقوائم الاستقصاء، وتري الباحثة أن استخدام البيانات الفعلية يوفر قياساً سليماً لتفسير تطبيق المراجعة المشتركة علي خلاف قوائم الاستقصاء التي تعد وسيلة لإستطلاع آراء أو إتجاهات المستقصي منهم والتي يصعب الإعتماد عليها لتفسير ظاهرة من الواقع العملي، لم يهتم عدد كبير من الباحثين بموضوع تأثير المراجعة المشتركة علي إعادة إصدار القوائم المالية مثلما أنهم آخرون بموضوع تأثير المراجعة المشتركة بمختلف أشكالها علي قيمة المنشأة ويرجع ذلك إلي وجود ارتباط معنوي بين المراجعة المشتركة وقيمة المنشأة، وفي ضوء إستعراض الدراسات السابقة بشقيها اتضح أنه هناك ندرة (علي حد علم الباحثة) في الأبحاث في البيئة المصرية التي قد تناولت العلاقة بين المراجعة المشتركة وإعادة إصدار القوائم المالية وانعكاس ذلك علي قيمة المنشأة بإعتبار ان إعادة إصدار القوائم المالية يؤثر بالتبعية علي قيمة المنشأة وأن المراجعة المشتركة بشكل عام تؤثر علي الكثير من الجوانب وما يمكن أن تفعله في تحسين جودة عملية المراجعة و الحد من وجود أخطاء في القوائم المالية والتي يترتب عليها إعادة إصدار القوائم، وقد إختلفت نتائج الدراسات بشأن العلاقة بين المراجعة المشتركة وقيمة المنشأة حيث توصلت دراسة كل من (متولي، ٢٠١٣) ؛ (Benali, 2013)؛ (غالي، ٢٠١٨)؛ (النجار، ٢٠١٩)؛ (عبد الحليم، ٢٠٢٠) إلي وجود تأثير إيجابي لتطبيق المراجعة المشتركة علي قيمة المنشأة والحد من إعادة إصدار القوائم المالية، علي عكس دراسة (Khatib, 2014)، (Gramling, 2011) التي توصلت إلي عدم وجود تأثير معنوي للمراجعة المشتركة علي قيمة المنشأة، وعلي الرغم من أن دراسة (Gramling et al., 2011) ؛ (Benali, 2013) تناولت تطبيق المراجعة المشتركة بصورة إلزامية إلا أن تلك الدراسات توصلت إلي نتائج مختلفة رغم أنه تم التطبيق في فرنسا حيث أشارت دراسة (Gramling et al., 2011) إلي عدم وجود تأثير معنوي أو وجود تأثير سلبي لتطبيق المراجعة المشتركة علي قيمة المنشأة، بينما أشارت دراسة (Benali, 2013) إلي وجود تأثير معنوي لتطبيق المراجعة المشتركة علي قيمة المنشأة، ويسمح القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ (قانون الشركات المصري) في المادة ١٠٣ للشركات المساهمة بتعيين مراقب أو أكثر للحسابات وبالتالي تعد مصر من الدول التي تسمح للشركات المساهمة بإمكانية تطبيق المراجعة المشتركة إختيارياً كما أن هناك العديد من الشركات المصرية التي تقوم بتطبيق المراجعة المشتركة

منذ سنوات ونجد أن هناك حاجة لإستكشاف مدى جدوي هذا القانون وتأثيره علي جودة عملية المراجعة، وتعتبر هذه الدراسة محاولة لمد الفجوة البحثية والتي تتمثل في بيان العلاقة بين المراجعة المشتركة وإعادة إصدار القوائم المالية وإنعكاسها علي قيمة المنشأة وذلك من خلال إجراء دراسة تطبيقية علي شركات مؤشر البورصة المصرية EGX 100.

القسم الأول

دور المراجعة المشتركة في الحد من إعادة الإصدار للقوائم المالية

في الآونة الأخيرة إزدادت المطالب الأكاديمية والمهنية بوجود رقابة أكبر وتفعيل دور وأليات الحوكمة للشركات لإستعادة الثقة في جودة التقارير المالية المنشورة عن طريق تحسين جودة عملية المراجعة، حيث أن الهدف من المراجعة الخارجية هو تحسين محتوى وجودة المعلومات لمتخذي القرارات لزيادة المصداقية والثقة للمعلومات التي تتضمنها التقارير المالية وذلك يكون بمجرد قيام مراقبي الحسابات بمراجعة القوائم المالية وبالتالي يحصل متخذي القرارات علي معلومات موثوق فيها ويتم إستخدام هذه المعلومات علي أنها معلومات دقيقة وكاملة وغير مضللة لإتخاذ القرارات.

ولقد أشارت الدراسات السابقة لكل من (Fayed, 2022) , (AICPA, 1972) إلي مسئولية مراقب الحسابات عن القيام بتخطيط وتنفيذ عملية المراجعة وذلك للحصول علي تأكيد مقبول (Reasonable Assurance) وليس مطلق (Assurance Absolute) عن ما إذا كانت القوائم المالية ككل خالية من التحريفات الجوهرية سواء كانت هذه التحريفات ناتجة عن الغش أو الخطأ، وأشار أيضاً مجمع المحاسبين القانونيين الأمريكي (AICPA, 2001) إلي يجب أن يكون مراقب الحسابات شخص مستقل ومحاييد ومؤهل ومدرب بشكل كافي وملئ وأن يبذل العناية المهنية الكافية في تخطيط وتنفيذ عملية المراجعة وإعداد التقارير (العاصي، ٢٠١٦).

أولاً: مفهوم المراجعة المشتركة (Joint Audit):

هناك العديد من الدراسات أشارت إلي مفهوم المراجعة المشتركة وهي شكل حديث وأسلوب داعم للحكم علي القوائم المالية عند إبداء الرأي عند إجراء عملية المراجعة كما أن المراجعة المشتركة تسمح بالمناقشة والتعاون المتبادل بين مراقبي الحسابات المكلفين بها وهذا يساعد في جودة عملية المراجعة واستقلال المراقبين وقدرتهم علي التعاون والتصدي ضد المخالفات مع الشركة محل المراجعة (sakel et.al., 2012).

وقد تم تحديد مفهوم المراجعة المشتركة هو قيام مكتبين أو أكثر من مكاتب المراجعة بمراجعة القوائم المالية لعميل واحد بناءً على قيام مراقبين الحسابات بالتخطيط المشترك وتقسيم إجراءات وأعمال المراجعة وإصدار تقرير مراجعة مشترك (Baldouf and Steckel, 2012) ، (Lesage et al., 2012) ، (الوكيل، ٢٠٢٠)، كما تعرف أيضاً المراجعة المشتركة بأنها تكليف إثنين أو أكثر من مكاتب المراجعة بمراجعة القوائم المالية لعميل واحد ولا يوجد بينهما إرتباط ولكن يشتركان لإبداء رأي موحد عن القوائم المالية وإصدار تقرير واحد ويكون المراقبين مسئولين مسئولية تضامنية عن رأي المراجعة الموجود بالتقرير (Zerni et al., 2012).

قامت دراسة (العاصي، ٢٠١٦) بدمج مفهوم المراجعة الخارجية مع مفهوم المراجعة المشتركة للوصول إلى مفهوم أشمل لمصطلح المراجعة الخارجية المشتركة حيث تم تعريفها بأنها عملية منظمة للجميع والتقييم الموضوعي للأدلة المتعلقة بتأكيدات الإدارة Management Assertions عن أحداث وأنشطة إقتصادية وذلك بغرض تحديد درجة التوافق بين هذه التأكيدات والمعايير الموضوعية وتوصيل النتائج للأطراف المعنية علي أن تتم هذه العملية بواسطة إثنين أو أكثر من مراقبي الحسابات، بحيث يتم الإتفاق فيما بينهما علي تخصيص وتوزيع مهام عملية المراجعة، ويقوم كل مراقب بالإطلاع علي الأعمال والإستنتاجات التي توصل إليها المراقب الآخر وأخيراً يقدم جميع مراقبي الحسابات تقريراً موحداً وفي حالة الإختلاف فيما بينهم يجب أن يوضح التقرير أوجه الخلاف ووجهة نظر كل منهم وبمجرد اصدار تقرير المراجعة يصبح جميع مراقبي الحسابات مسئولين مسئولية تضامنية عن مدي دقة هذا التقرير .

ثانياً: مفهوم إعادة إصدار القوائم المالية (Financial Restatement):

قد إهتمت الكثير من الدراسات بالبحث في تحديد مفهوم إعادة إصدار القوائم المالية وأسبابها وآثارها، حيث أن دراسة (Davidet al., 2008) أوضحت هذا المفهوم على أنه إعادة تعديل وإعادة إصدار القوائم المالية التي سبق إصدارها نتيجة الأخطاء المحاسبية، وقد أشارت الدراسة بأن هناك جهات أو هيئات تطالب الشركات بإجراء تعديلات للقوائم المالية لها حيث من الممكن أن تقوم الشركة نفسها بتعديل هذه القوائم، وقد يقوم مراقب الحسابات الخارجي بإجبار الشركة لتعديل قوائمها المالية والمحاسبية أو قيام هيئة الرقابة بالضغط علي سوق المال، وقد خلصت هذه الدراسة الى ان تعديل القوائم المالية يتم من خلال ثلاث جهات وهي: سوق المال، الشركة ومراقب الحسابات، وعلي الرغم من أنه لم يصدر حتي الآن معيار محاسبي يخص إعادة إصدار القوائم المالية، إلا أن مجلس معايير المحاسبة

الدولية (IASB) اهتم بمفهوم إعادة إصدار القوائم المالية حيث أصدر معيار رقم ٨ لعام ٢٠٠٥ بعنوان "السياسات المحاسبية والتغيير في التقديرات المحاسبية والأخطاء"، وقد نصت الفقرة رقم ٥ من هذا المعيار أن تعديل القوائم المالية بأثر رجعي هو تصحيح للقياس والأعتراف والإفصاح عن عناصر القوائم المالية بإعتبار أن الخطأ الذي حدث في الفترة السابقة لم يكن موجود، كما أصدر مجلس معايير المحاسبة الأمريكية (FASB) معيار رقم ١٥٤ لعام ٢٠٠٥ بعنوان التغييرات المحاسبية وتصحيح الأخطاء حيث قام بتعريف إعادة إصدار القوائم المالية على أنها تقويم للقوائم المالية التي سبق إصدارها لبيان آثار تعديل وتصحيح الأخطاء في تطبيق المبادئ المحاسبية والحسابية وإنكار حقائق كانت موجودة أثناء إعداد القوائم المالية (القول، ٢٠١٧).

وقد قامت دراسة (Li et al., 2018) بتعريف عملية إعادة إصدار القوائم المالية على أنها تعديل أو تكملة للمعلومات المالية المنشورة عن طريق الشركة، وأنها عملية تنبيه أو إعلام بتعديل أو إضافة للمعلومات بالقوائم المالية حيث تمثل إقرار بالأخطاء أو الحذف لما لها من تأثير فعلي على جودة التقارير المالية السابق إصدارها. وتري الباحثة أن التعريف يحتوي على نقاط تتعلق بعملية إعادة إصدار القوائم المالية، مثل تعديل أخطاء متعلقة ببند سبق عرضها ضمن القوائم المالية المنشورة في الفترة أو الفترات السابقة، وأيضاً إضافة لبعض البنود بالقوائم المالية والتي لم تكن موجودة في القوائم المالية التي تم إعادة إصدارها والتي لها أهمية نسبية وكان يجب إعادة إصدار القوائم المالية مرة أخرى.

ثالثاً: بيان أثر المراجعة المشتركة على الحد من إعادة إصدار القوائم المالية:

يؤثر تعديل وإعادة إصدار القوائم المالية بصورة كبيرة على الحركة الاقتصادية في سوق الأوراق المالية وذلك لأن إتخاذ القرارات الاقتصادية يعتمد علي المعلومات الموجودة بالقوائم المالية والتي يقوم المستثمرين بإستخدامها لإتخاذ القرارات داخل الأسواق المالية والإقتصادية وتؤثر عملية تعديل القوائم المالية علي مصداقية القوائم المالية والذي لم تتأوله العديد من الأبحاث والدراسات المتعلقة بهذا المجال وكذلك واضعي القوانين والمعايير التي تخص التعاملات في سوق الأوراق المالية ونتيجة ذلك إنخفضت ثقة مستخدمي القوائم المالية والذي أدى بدوره لأزمات مالية وخسارة المستثمرين في سوق الأوراق المالية. وأشارت دراسة (Lobo et al., 2013) إلى أن إشتراك مكتبين من مكاتب المراجعة إحداها من مكاتب المراجعة الكبرى BIG4 والآخر من مكاتب المراجعة الأخرى Non BIG4 يشجع المراجعين علي

إجبار الشركات على الإفصاح لأن مكاتب المراجعة الكبرى تتحمل تكاليف السمعة وقد تبين من هذه الدراسة أن أداء المراجعة المشتركة عن طريق مكتبتين أحدهم (BIG4) والآخر (Non BIG4) يقدم مستوى مرتفع من الإفصاح عن خفض قيمة الأصول بشكل أفضل من أداء المراجعة المشتركة عن طريق مكتبتين مراجعة (BIG4- BIG4) أو مكتبتين (Non BIG4- Non BIG4)، وقد خلصت الدراسة إلي أن المراجعين المشتركين يكون امامهم أحد البدائل التالية:

١- إتخاذ الشركات قرار إعادة إصدار أو تعديل القوائم المالية لزيادة مستوى الإفصاح بدلاً من تكبد تكاليف إفصاح عالية تأخذها مكاتب المراجعة.

٢- عدم إتخاذ الشركات الإجراءات التصحيحية مما يؤدي إلى خفض مستوى الإفصاح الإختياري بينما يوجد مستوى عال من الإفصاح إذا إتخذ أحد المراجعين المشتركين إجراءات تصحيحية دون الآخر.

كما أشارت دراسة (متولي، ٢٠١٣) إلي ان جلسات العصف الذهني لأعضاء فريق المراجعة المشتركة لها دور في تحقيق درجة من التفاعل والتناغم بين المراجعين المشتركين وبالتالي تقسيم العمل بصورة عادلة تتيج لكل من المراجعين القيام بأعمالهم بشكل أفضل كما تتيج تعدد وجهات النظر لمختلف أصحاب المصالح من المراجعين والمستخدمين والعلاء وكذلك الفهم المتبادل لواجبات ومسؤوليات كل طرف من أطراف عملية المراجعة ويؤكد الباحث أيضاً علي وجود تأثير فعال لجلسات العصف الذهني الإلكتروني علي جودة المراجعة المشتركة حيث تحتاج المراجعة المشتركة إلي وجود المناقشة والإتصال الدائم بين المراجعين المشتركين وذلك فيما يتعلق بنتائج عملية المراجعة والحصول علي أدلة ضرورية حول مدي كفاءة وفاعلية العمل الذي قام به المراجع الآخر المشترك وذلك بهدف الوصول لتأكيد معقول حول عدالة عرض القوائم المالية وخلوها من التحريفات الجوهرية الناتجة عن الغش والتلاعب ويتحقق ذلك من خلال جلسات العصف الذهني التي يقوم بها المراجعين في عملية المراجعة لتبادل المعلومات عن العمل الذي تم والأدلة المجمعدة وتعتقد هذه الجلسات في نهاية عملية المراجعة للتأكد من كفاءة عمل المراجع المشترك الآخر والوصول إلى رأي سليم حول عدالة عرض القوائم المالية وأنها تخلو من التحريفات وذلك قبل إصدار تقرير المراجعة المشترك.

وأوضحت دراسة (Chaney et al., 2013) أن عملية إعادة إصدار القوائم المالية زادت بعد ظهور العديد من الفضائح المالية للشركات وضعف ثقة المستثمرين في سوق الأوراق المالية وإغفال تفعيل نظم حوكمة

الشركات وعدم وجود قوائم مالية دقيقة مما أدى بدوره إلى الإهتمام بالمراجعة المشتركة وذلك لتصحيح القوائم المالية التي يوجد بها أخطاء في تطبيق المعالجات المحاسبية، وقد أشارت الدراسة إلى دور المراجعة المشتركة وتوافر الخبرات بها في مصداقية التقارير المالية وقدرتها علي معرفة أسباب إعادة إصدار القوائم المالية ومن ضمن هذه الأسباب تقسيم الأسهم وتغيير تطبيق السياسات المحاسبية والقرارات الخاصة بتوزيع الأرباح ودور ان مسئولين وموظفين الشركة وعمليات الدمج.

وقد أشارت أيضاً دراسة (العاصي، ٢٠١٦) إلى دور تفعيل مدخل المراجعة المشتركة وجودة عملية المراجعة في الشركات المقيدة بالبورصة المصرية حيث أن جودة عملية المراجعة هو مدى إكتشاف مراقب الحسابات التحريفات الجوهرية في القوائم المالية وإصدار تقرير عنها وتنشأ قيمة عملية المراجعة بإعتماد مستخدمي القوائم المالية علي مراقب الحسابات لقدرته علي إكتشاف التحريفات الجوهرية بالقوائم المالية وإذا فشل في هذا الأمر يعتبر فشل في عملية المراجعة ككل وبالتالي تعبر جودة المراجعة عن احتمالية عدم وجود تحريفات جوهرية بالقوائم المالية.

وذكرت دراسة كل من (Ekwueme et al., 2021)، (السيد، ٢٠١٣؛ شحاتة، ٢٠١٤) (Sambuaga et al., 2021) أن جودة عملية المراجعة تتوقف علي كفاءة مراقب الحسابات فنياً ومهنياً وكذلك إستقلاليته في كل مراحل عملية المراجعة ومدى التزامه بقواعد ومعايير المراجعة وأداب السلوك المهني وبالتالي فإن جودة عملية المراجعة تكمن في زيادة إحتمال عدم وجود تحريفات جوهرية بالقوائم المالية وتطبيق معايير المراجعة وقواعد السلوك المهني بما يساعد في توفير وتغطية إحتياجات أصحاب المصالح والتأكد من مصداقية القوائم المالية ومدى موثوقيتها، وفي نفس السياق فقد أوضحت دراسة (Zhizhong et al., 2011) أن الشركات التي يتم مراجعتها من خلال مكاتب مراجعة كبرى (Big4) يكون إحتتمالات تعديل قوائمها المالية أقل وذلك نتيجة زيادة درجة الإستقلالية، وكذلك إرتفاع جودة عملية المراجعة وبالتالي زيادة الثقة وإمكانية الإعتماد علي القوائم المالية.

كما أن دراسة (Yang XU & Liyuanzhao, 2016) قد قدمت بعض الأسباب والدوافع المؤدية إلى ظاهرة تعديل القوائم المائبة من خلال إعادة إصدار القوائم المالية قد يكون سبب التجاوزات المتمثلة في الأخطاء المتعمدة والتحريفات الجوهرية المتمثلة في التحقق من الإيرادات والمصروفات التي تتضمن عمليات غش وتلبس وإحتيال في القوائم المالية، وكذلك الأخطاء غير المتعمدة التي تتم من خلال إجراء تغييرات غير

جوهريّة في بعض بنود القوائم الماليّة مثل تصحيح خطأ محاسبي بسيط وكما ناقشت تلك الدراسة العديد من الحالات التي يجب مقلبلتها في القوائم الماليّة التي تم مراجعتها حتى تقوم الشركات بتعديل هذه القوائم لاحقاً، وجود تحريف جوهري لبعض أنواع المخاطر، سوء تطبيق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها، ممارسات محاسبية خاطئة، تشويه تم اكتشافه بواسطة نظم الرقابة الداخلية وأساليب الحوكمة المختلفة، فشل المراجع الخارجي في الكشف عن التحريف أو التشويه وقد تم إصدار القوائم الماليّة، إذا تم اكتشاف الأخطاء والتحريفات الجوهريّة بصورة لاحقة فإنه يتطلب تصحيح وتعديل القوائم الماليّة المصدرة، كما أضافت أن ضعف وقصور نظم الرقابة الداخلية من الأسباب الرئيسيّة التي تساعد على تفاقم ظاهرة تعديل القوائم الماليّة وسوف تتخفض عندما يتم زيادة كفاءة هيكل الرقابة الداخلية وتحسين الإجراءات الخاصّة به التي تعمل على اكتشاف الغش والأخطاء في عناصر القوائم الماليّة وتساهم في الحد من عمليات تعديل القوائم الماليّة.

وترى الباحثة مما سبق أن القيام بتطبيق عملية المراجعة المشتركة يؤدي إلى إرتفاع جودة عملية المراجعة حيث أنها من الأسباب التي تؤدي إلى الحد من عمليات إعادة إصدار القوائم الماليّة وذلك بالنسبة للشركات المدرجة في البورصة الماليّة.

القسم الثاني

أثر إعادة إصدار القوائم الماليّة على قيمة المنشأة

القوائم الماليّة تستمد أهميتها من أهمية المعلومات التي تتضمنها، لأنها تعتبر المصدر الأساسي لإتخاذ القرارات المرتبطة بالتعامل مع الشركات، كما يعتمد عليها المستخدمون سواء من داخل أو خارج المنشأة لإتخاذ القرارات، ويشير كلاً من مجلس معايير المحاسبة الماليّة (FASB) و مجلس معايير المحاسبة الدوليّة (IASB) إلى أن المعلومات المحاسبية يجب أن تكون مفيدة لكثير من مقدمي رأس المال ومنهم المستثمرين في الأسهم والدائنين (Chen et al. 2013)، وقد أشارت بعض الدراسات إلى أثر تفعيل آليات الحوكمة على عدالة القوائم الماليّة ومدى الموثوقية فيها والحد من ممارسات إدارة الأرباح وعمليات التلاعب وذلك لتحقيق الهدف من إعداد القوائم الماليّة وتوصيل المعلومات إلى مستخدميها من داخل أو خارج المنشأة وزيادة الثقة بها والإعتماد عليها عند إتخاذ القرارات المرتبطة بتعامل مستخدمي القوائم الماليّة مع المنشأة (Wan et al., 2018 & Xu and Zhao, 2016)، أيضاً قد أشارت دراسة (Rad et al., 2016) إلى يجب أن يتوافر للمساهمين المعلومات الملائمة والكافية، ومن أهم هذه المعلومات المعلومات الماليّة التي تحتويها القوائم الماليّة، ولا يكفي فقط توافر هذه

المعلومات المالية وإنما يجب أن تكون هذه المعلومات المالية ملائمة وعلى درجة عالية من الجودة، وذلك حتى يمكن تقييم المنشأة من منظور المساهمين ولا يقتصر دور المعلومات المحاسبية على أنها تمثل مخزلات لإتخاذ قرارات الإستثمار فقط، لكنها تقوم بدور هام في تقليل عدم تماثل المعلومات بين المنشأة، أو الإدارة، ومقدمي رأس المال الخارجيين سواء كانوا مستثمرين محتملين أو دائنين (Lyle, 2019).

أولاً: مفهوم قيمة المنشأة (Firm Value):

لا يوجد تعريف محدد لقيمة المنشأة بين الدراسات العربية مثل (عبدالعظيم، ٢٠١٨؛ مخيمر، ٢٠١٨؛ طلخان، ٢٠١٧؛ بدوي، ٢٠١٧؛ السيد، ٢٠١٩) أو الدراسات الأجنبية مثل:

(Bae et al., 2012; Linux et al., 2012; Chen et al., 2014; Pluumlee et al., 2015; Leung & Horwitz, 2010; Leng, 2016; Ahmed 2017)

وقد ظهر مصطلح قيمة المنشأة - في الدراسات السابقة - تحت عدة مسميات، حيث استخدم البعض مصطلح أداء المنشأة كمرادف لقيمة المنشأة (Lee and Kim, 2016 & Kuzey et al., 2015)، في حين أشار (الذبيبة، ٢٠١٣) إلى أن قيمة المنشأة تمثل القيمة السوقية للسهم Market Value of Equiry، ويتم حسابها بسعر إغلاق آخر يوم تداول (بنهاية السنة). ومن ناحية أخرى ترى دراسة (Nyoman et al., 2014) أن قيمة المنشأة تتمثل في إدراك وتصور المستثمر لمدى نجاح المنشأة، والذي يرتبط وينعكس دائماً في أسعار الأسهم، حيث أن الهدف الأساسي للشركة هو تعظيم قيمة المنشأة. كما أشارت دراستي (Mukhtarudin et al., 2014) ، (Nguyen et al., 2016) على أن قيمة المنشأة التي يدركها المستثمر غالباً ما ترتبط بأسعار الأسهم، والمنشأة ذات أسعار الأسهم المرتفعة تكون قيمتها مرتفعة. وهنا تجدر الإشارة إلى أن قياس قيمة المنشأة تلعب دوراً هاماً في القرارات التشغيلية والإستثمارية والتمويلية للشركات، كما أن هناك العديد من الأغراض التي يخدمها قياس قيمة المنشأة، إلا أن تقدير القيمة الحقيقية للشركة لا يزال يمثل تحدياً للأكاديميين والممارسين والملاك والمديرين وغيرهم من أصحاب المصالح، وذلك نظراً لوجود العديد من العوامل التي تؤثر على قيمة المنشأة، وصعوبة التحقق من قياسها، الأمر الذي يجب ألا يقتصر فقط على النتائج المالية التاريخية للشركة، وإنما أيضاً يجب أن يتضمن قدرة المنشأة على خلق قيمة في المستقبل (مخيمر، ٢٠١٨؛ طلخان، ٢٠١٧).

وتعتبر أسعار الاسهم من الاعتبارات والعوامل الرئيسية، التي يركز عليها المستثمرون عند إتخاذ قرار الإستثمار في أسهم الشركة، بهدف الحصول على عائد جارى والمتمثل في نصيب السهم من أرباح الشركة،

بالإضافة الى العائد الرأسمالي المتمثل في الزيادة التي تطرأ على القيمة السوقية للسهم، وفي نفس الوقت يعبر سعر السهم عن قيمة الشركة، كأحد المعلومات الهامة قبل القيام بنشاط استثماري لأنه يمكن المستثمر من التنبؤ بالأرباح المستقبلية، والتي يمكن الحصول عليه من خلال تحليل القوائم المالية للشركة باستخدام النسب والمؤشرات المالية الاخرى (Djazuli, 2017).

ثانياً: أثر إعادة اصدار القوائم المالية على اسعار الأسهم:

تعتبر أسعار الأسهم عن أداء الشركة فضلاً عن أن التغيير فيها يعكس مدى كفاءة وفعالية قرارات الإدارة لتحقيق مصالح المستثمرين، وأصحاب المصالح حيث تأتي ثقتهم في المعلومات الواردة في التقارير المالية للشركة من درجة الموثوقية وسلامة العرض والاقتراح، وكذلك اعتمادهم على تقرير مراقب الحسابات حول مدى عدالة القوائم المالية في التعبير عن المركز المالي للمنشأة ونتيجة نشاطها، وبالتالي فإن حدوث أي تغيير من شأنه التأثير على درجة ثقة المستثمرين وكذلك ينعكس من خلال ردود أفعالهم داخل سوق الأوراق المالية وينضج ذلك إما بإنخفاض أسعار الأسهم نتيجة لإقبالهم على البيع أو بزيادة أسعار الأسهم نتيجة الإقبال على الشراء أو الاحتفاظ بهذه الأسهم، ويعتمد المستثمرين على المعلومات الواردة بالتقارير المالية للشركات عند اتخاذ القرارات الاستثمارية حيث تساهم التقارير المالية في الحد من عدم تماثل المعلومات بين الشركات وسوق الأوراق المالية، بالإضافة إلى كونها وسيلة يستخدمها أصحاب المصالح لتقييم أداء الشركة، وتعتبر عملية إعادة إصدار القوائم المالية واحدة من أهم الأحداث الخاصة بالشركة والتي تعني إقرار صريح بأن القوائم المالية السابق عرضها يشوبها أخطاء جوهرية تقتضى التعديل وهو ما سيؤثر بدوره على ثقة مستخدمي القوائم المالية والتشكيك في جودة قراراتهم الاستثمارية على الرغم من أن التقارير المالية تعتبر الأداة الوسيطة لنقل المعلومات بين إدارة الشركة وأصحاب المصالح (Xu and Kong 2019). وتتأثر أسعار الأسهم بتوقعات المستثمرين حول التدفقات النقدية المستقبلية والأرباح الموزعة على أسهمهم، والتي تدخل في تسعير الأسهم وتحديد قرارات الاستثمار فيها، وتؤدي عملية إعادة اصدار القوائم المالية الى التأثير على توقعات المستثمرين بشأن قيمة التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة ودرجة ثقتهم في تلك التوقعات ومدى تأثر توقعاتهم السابقة بعملية إعادة إصدار القوائم المالية (Wilson et al., 2015 cited by Hirschey)

وفي الآونة الأخيرة ومع تزايد حالات إعادة اصدار القوائم المالية بشكل ملحوظ وبالرغم من ارتفاع عدد حالات إعادة اصدار القوائم المالية في فترة إصدار قانون SOX وذلك طبقاً لمكتب المحاسبة العام GAO والذي

أكد أن عدد حالات إعادة إصدار القوائم المالية بلغ أكثر من 2300 حالة، في الفترة من 1997 وحتى 2005، مما أدى إلى زيادة حالة عدم الثقة والتشكيك من قبل المستثمرين (Moon et al., 2019) إلا أن الأمر لم يتوقف عند هذا الحد بل إستمرت حالات إعادة إصدار القوائم المالية، حيث بلغ عدد الشركات التي قامت بإعادة إصدار قوائمها المالية في الولايات المتحدة الأمريكية ٦٧١ شركة في عام ٢٠١٦ (Fragoso, 2018). وأكدت دراسة (هلالي، 2017) أن إعادة اصدار القوائم المالية لبعض الشركات مثل الشركة المصرية لتجارة الجملة وشركة النقل المباشر نتج عنه إيقاف التعامل مع أسهم هذه الشركات وشطبها من البورصة المصرية، وعلى النقيض من ذلك تعتبر إعادة إصدار القوائم المالية حدثاً إيجابياً يرتبط بتصحيح الأخطاء المحاسبية للقرارات السابقة ويعيد الثقة في القوائم المالية، بإعتباره حرصاً من الشركات على توفير معلومات على قدر كافي من الدقة لإستخدامها في إتخاذ القرارات الإستثمارية، وبالتالي يكون له مردود جيد على أسعار الأسهم (Willson, 2008)، (شاهين، 2012)، ومن الجدير بالذكر أن تأثير عملية إعادة إصدار القوائم المالية على أسعار الأسهم، لا يتوقف عند أسهم الشركات التي قامت بتلك العمليات Restating Firms، بل أن التأثير يمتد أيضاً الى الشركات الأخرى Non-Restating Firms، وذلك عن طريق إرتباطها معها بنفس مراقب الحسابات أو نتيجة لتأثر سمعة الشركة، خاصة إذا كانت الشركات التي قامت بإعادة إصدار قوائمها المالية تتمتع بسمعة كبيرة، الأمر الذي يؤثر على إنخفاض الثقة في الشركات الأخرى الأقل سمعة.

وترى الباحثة أن تأثير عملية إعادة اصدار القوائم المالية على أسعار الأسهم يتوقف على مجموعة من العوامل التي تؤثر في ردود أفعال المستثمرين داخل سوق الأوراق المالية تجاه إعادة إصدار القوائم المالية ويعرضها بالتفصيل كما يلي: تبين أن بعض الدراسات علي سبيل المثال (SAMBUAGA et al., 2021) إتفقت على وجود تأثير سلبي لعملية إعادة اصدار القوائم المالية على أسعار الأسهم نتيجة لحالة فقدان الثقة، والتشكيك في جودة التقارير المالية والمعلومات الواردة بها، وعلى النقيض من ذلك هناك دراسات أخرى علي سبيل المثال (هلالي، 2017) أكدت علي وجود أثار إيجابية نتيجة الإعلان عن إعادة إصدار القوائم المالية متمثلة في زيادة المصداقية والدقة في المعلومات الواردة بالقوائم المالية والإلتزام بمتطلبات الإفصاح وفقاً للمعايير المتعارف عليها وذلك لأن إعادة إصدار القوائم المالية لها دور في إستعادة ثقة المساهمين مما ينعكس إيجابياً علي أسعار الأسهم، وترى الباحثة أيضاً أن تأثير عملية إعادة اصدار القوائم المالية على أسعار الأسهم يتوقف علي توقعات

ورود أفعال المستثمرين داخل سوق الأوراق المالية تجاه إعادة إصدار القوائم المالية سواء إيجابياً أو سلبياً والذي ينعكس بدوره على أسعار الأسهم صعوداً أو هبوطاً. وبالإضافة إلى ما سبق إختبرت دراسة (Zhabg and Zadeh., 2015) كيفية تأثير إعادة إصدار القوائم المالية على قيمة المنشأة وأسهمها من خلال اختبار تأثير إعادة إصدار القوائم المالية على السوق الخاص بعمليات الاندماج والاستحواذ للشركات، وقد توصلت الى أن هناك نوعين من تأثيرات تعديل القوائم المالية تتمثل في الأولى: أن إعادة إصدار القوائم المالية يرتبط إلى حد كبير بتأثير سلبي على عوائد الأسهم وهو ما يتضح من خلال مقدمي عروض الاندماج والاستحواذ بإمكانية الحصول على هذه الشركات بأسعار منخفضة نسبياً، وبالتالي فإن الشركات التي تقوم بإعادة إصدار قوائمها المالية تكون أكثر عرضة لتصبح أهدافاً للاستحواذ بسبب انخفاض قيمة أسهمها عقب الإعلان عن إعادة إصدار قوائمها المالية. وعلى الجانب الآخر أن إعادة إصدار القوائم المالية يؤدي إلى تخفيض احتمالات الاندماج والاستحواذ وعلى الرغم من أن ذلك التعديل يمثل تصحيح الأخطاء والتحريفات في السياسات المحاسبية إلا أن الإعلان عن ظاهرة إعادة إصدار القوائم المالية يزيد من عدم تماثل المعلومات وتؤدي إلى ارتفاع مخاطر المعلومات وتكلفة سوء الاختيار، كما توصلت تلك الدراسة أنه سواء تم تعديل القوائم المالية بسبب الأخطاء المحاسبية أو بسبب المخالفات المحاسبية فإن كلاهما يؤثر سلباً على احتمالات الاستحواذ، مما يشير إلى أن المستثمرين المحتملين يكون لديهم مخاوف من عدم التأكد المرتبط بالمعلومات نتيجة إعادة إصدار القوائم المالية بغض النظر عن ما إذا كان هذا التعديل يرجع لمخالفات وأخطاء متعمدة من الإدارة أم يرجع إلى تطبيق خاطئ غير متعمد للمبادئ المحاسبية المقبولة عموماً حيث أن الشركات التي قامت بإعادة إصدار قوائمها المالية تلقت عروض إستحواذ واندماج تكون أكثر احتمالاً لسحبها أو أنها تستغرق وقتاً طويلاً لإتمامها وذلك مقارنة بتلك الشركات التي لم تقم بإعادة إصدار قوائمها المالية، بالإضافة إلى ذلك أن الشركات التي قامت بإعادة إصدار قوائمها المالية تلقت عروض أسعار أقل من حيث التقييم الخاص بقيمة الصفقة مقارنة بالشركات التي لم تقم بإعادة إصدار قوائمها المالية، مما يؤدي إلى أن الأثر السلبي على عمليات الاندماج والاستحواذ يحدث بسبب العديد من العوامل المرتبطة بإعادة إصدار القوائم المالية مثل ارتفاع مخاطر المعلومات، وزيادة درجة عدم التأكد المرتبط بالمعلومات، وارتفاع تكلفة رأس المال وكذلك زيادة عدم تماثل المعلومات.

وقد أشارت دراسة كل من (Bakri, 2021)، (Fayed, 2022) إلى أن المراجعة المشتركة تساعد على إرتفاع جودة عملية المراجعة وتطبيق المعايير المحاسبية، مما يقلل من ممارسات إدارة الأرباح، والحد من إعادة إصدار القوائم المالية، خاصة على الشركات التي تطبق المراجعة المشتركة طواعية، وبالتالي فإن المراجعة المشتركة تزيد من قيمة الشركة المستقبلية من خلال زيادة ثقة المساهمين، مما يساعد على خلق فرص استثمارية إضافية، وزيادة أسعار أسهم الشركة، والحد من إعادة صياغة القوائم المالية. وبالتالي فإننا نختار جودة تخطيط المراجعة لأن الآثار الإيجابية للمراجعة المشتركة في المراحل النهائية للمراجعة قد تكون بسبب تأثيرها الإيجابي على إجراءات تخطيط عملية المراجعة. بالإضافة لذلك أشارت العديد من الدراسات إلى بعض المزايا التي يمكن الحصول عليها من المراجعة المشتركة أثناء التخطيط للمراجعة دون التحقق العملي من هذا التأثير. على سبيل المثال، (Baldauf & Steckel, 2012)؛ (Lobo et al., 2017) تشير إلى أن وجود مكتنين لمراجعة الحسابات يمكن أن يوفر فرصة أكبر لإختيار فريق أكثر خبرة وكفاءة يمكنهما العمل معاً لوضع خطة المراجعة من أجل تحقيق أعلى مستوى ممكن من الجودة. وتشير أيضاً دراسة رويشد (٢٠١٦) إلى أن المراجعة المشتركة توفر ميزة الرقابة والإشراف المتبادلين أثناء تطوير برنامج المراجعة، مما يضمن وضع إجراءات المراجعة المناسبة وفقاً لمعايير المراجعة المقبولة عموماً.

القسم الثالث

الدراسة التطبيقية

أولاً : منهجية البحث:

اعتمدت هذه الدراسة علي أسلوب تحليل المحتوي الذي يتضمن استخدام الأسلوب التطبيقي في جمع البيانات بواسطة تحليل القوائم المالية السنوية لعينة من الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية إحصائياً خلال الفترة من عام ٢٠١٥ حتي عام ٢٠٢٠، كذلك يتم في هذا الجزء عرض هدف الدراسة التطبيقية، مجتمع وعينة الدراسة، الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات واختبار فروض البحث، نماذج الدراسة وتوصيف وقياس متغيراتها.

ثانياً: أهداف الدراسة التطبيقية:

تهدف الدراسة التطبيقية إلى اختبار فروض البحث والمتعلقة بقياس أثر المراجعة المشتركة علي إعادة إصدار القوائم المالية من ناحية، وقياس أثر إعادة إصدار القوائم المالية علي قيمة المنشأة من ناحية أخرى، بالإضافة إلي قياس التأثير غير المباشر للمراجعة المشتركة علي قيمة المنشأة من خلال إعادة إصدار القوائم المالية كمتغير وسيط.

ثالثاً: مجتمع وعينة الدراسة التطبيقية:

يقتصد بمجتمع الدراسة المجموعة الكلية من العناصر التي تسعى الباحثة أن يعمم عليها النتائج ذات الصلة بالفكرة المرتبطة، وبناءً علي فكرة البحث وأهدافها فإن المجتمع المستهدف يتكون من الشركات المساهمة المدرجة بمؤشر البورصة المصرية (EGX100) والذي يقيس أداء أكثر مائة شركة نشاطاً في سوق الأوراق المالية المصري وسيتم إجراء الدراسة التطبيقية وكذلك دراسة العلاقة بين متغيرات الدراسة خلال الفترة من عام ٢٠١٥ حتي عام ٢٠٢٠، وقد تم اختيار حجم عينة الدراسة بشكل حكمي طبقاً للمعايير الآتية:

١- أن تتوافر القوائم المالية للشركات خلال فترة الدراسة من عام ٢٠١٥ وحتى نهاية عام ٢٠٢٠، وأن تنتهي السنة المالية للشركة في 31 12 /من كل عام، وكذلك تقارير مراقب الحسابات والإيضاحات المتممة للقوائم المالية، بالإضافة إلي توافر بيانات سنة سابقة وسنة لاحقة للفترة محل الدراسة وذلك لحساب بعض المتغيرات التي تتطلب ذلك.

٢- استبعاد الشركات التي يكون الجهاز المركزي للمحاسبات أحد المشاركين في عملية المراجعة عليها، وذلك لأن عملية المراجعة في هذه الحالة تكون مراجعة ثنائية وليست مراجعة مشتركة.

٣- تم استبعاد قطاع البنوك من العينة نظراً لخضوع هذا القطاع لمعايير وقوانين خاصة تختلف بطبيعتها عن باقي الشركات بالإضافة إلي الزامية تطبيق مدخل المراجعة المشتركة في هذا القطاع.

٤- ألا تكون هذه الشركات قد تعرضت للاندماج أو التوقف أو الشطب خلال فترة الدراسة.

٥- عينة الشركات المختارة تطبق مدخل المراجعة المشتركة اختياريًا بجانب عينة من الشركات التي تطبق المراجعة الفردية.

جدول رقم (١): توصيف مجتمع وعينة الدراسة التطبيقية

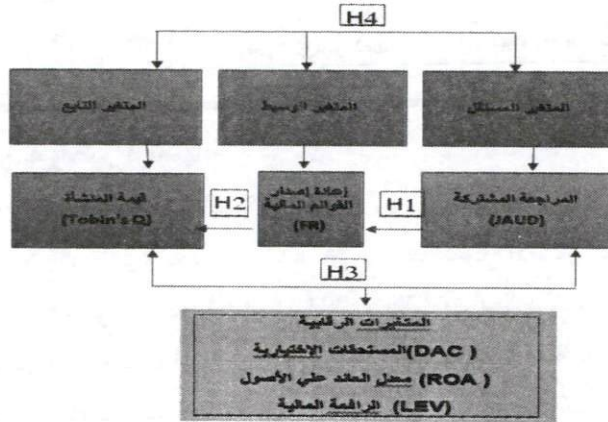
م	القطاع	الشركات التي تطبق مدخل المراجعة المشتركة	الشركات التي تطبق مدخل المراجعة الفردية	الإجمالي	النسبة المئوية
١	موارد أساسية	٢	٢	٦	%١٢
٢	عقارات	٤	٩	١٣	%٢٦
٣	أغذية ومشروبات وتبغ	٢	٢	٤	%٨
٤	اتصالات وإعلام وتكنولوجيا للمعلومات	-	٤	٤	%٨
٥	منسوجات وسلع معمرة	١	١	٢	%٤
٦	مقاولات وإنشاءات هندسية	١	١	٢	%٤
٧	سياحة وترفيهية	-	٢	٢	%٤
٨	خدمات مالية	٢	٥	٧	%١٤
٩	رعاية صحية وأدوية	١	-	١	%٢
١٠	خدمات ومنتجات صناعية وسيارات	-	٢	٢	%٤
١١	مواد بناء	١	٤	٥	%١٠
١٢	خدمات النقل والشحن	-	١	١	%٢
١٣	مرافق	-	١	١	%٢
	إجمالي عدد الشركات	١٥	٢٥	٥٠	%١٠٠
	إجمالي عدد المشاهدات	٥٦	٢٤٤	٣٠٠	%١٠٠

المصدر: من اعداد الباحثة

رابعاً: نموذج الدراسة وتوصيف وقياس متغيراتها:

بناء على ما سبق، ولبيان أثر المراجعة المشتركة على إعادة إصدار القوائم المالية وبيان انعكاسها على قيمة المنشأة، سوف يقوم الباحث ببناء نموذج الدراسة كالتالي:

شكل (١) نموذج البحث



المصدر: إعداد الباحثة

ويمكن توصيف وقياس متغيرات الدراسة على النحو التالي:
توصيف وقياس متغيرات الدراسة

جدول رقم (٢)

المتغير	رمز المتغير	نوع المتغير	طريقة القياس	دراسات سابقة استخدمت نفس القياس
المراجعة المشتركة	JAUD	مستقل	<i>Dummy variable</i> حيث: تأخذ الشركة القيمة - ١ في حالة المراجعة المشتركة ، القيمة - صفر في حالة المراجعة الفردية	(سامي، ٢٠١٨)
قيمة المنشأة	FV	تابع	<i>Tobin's Q</i>	(سامي، ٢٠١٨)
إعادة إصدار القوائم المالية	FR	وسيط	متغير ثنائي حيث: يأخذ القيمة - ١ إذا قامت الشركة بإعادة إصدار القوائم المالية ، يأخذ القيمة - صفر بخلاف ذلك	(الصباغ، ٢٠١٩) ، (Abbott et al., 2004, 2012; Files et al., 2014; Zhizhong et al., 2011)
حجم الشركة	F Size	رقابي	يتم قياسها من خلال اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي أصول الشركة في نهاية العام	(Abdullah et al., 2010; Aier et al., 2005; Dang et al., 2018; Li et al., 2020; Kong et al., 2021; Liu et al., 2021; Obaydin et al., 2021)
معدل العائد على الأصول	ROA	رقابي	يتم قياسه من خلال نسبة صافي الدخل بعد الضرائب والفوائد ÷ إجمالي أصول الشركة في نهاية العام	(Kong et al., 2021; Liu et al., 2021; Obaydin et al., 2021)

الرأفة المالية	LEV	رقابي	يتم قياسها عن طريق المعادلة: إجمالي الإلتزامات ÷ إجمالي الأصول في نهاية العام	(Li et al., 2021; Kong et al., 2021; Liu et al., 2021; Obaydin et al., 2021)
المتحقات الإختيارية	DAC	رقابي	نموذج جونز Jones's Model	(سروس، ٢٠١٦؛ ملاح، ٢٠١٧)

تحليل بيانات الدراسة واختبار فروضها:

يعتمد تحليل بيانات الدراسة التطبيقية ، واختبار فروض البحث على صياغة النماذج الإحصائية اللازمة لاختبار فروض البحث فيتم معالجة النموذج الأول باستخدام نموذج الانحدار اللوجستي Logistic Regression Model ثنائي الاستجابة أما النماذج الثاني و الثالث يتم معالجتهما باستخدام نماذج الانحدار المتعدد ، أما الفرض الرابع فقد تم اختياره من خلال نموذج المعادلات الهيكلية تحليل المسار Path Analysis باستخدام تحليل المسارات الهيكلية (AMOS (Ver. 26) ، وذلك على النحو التالي:

أ) النموذج الأول: لاختبار الفرض الأول H1 الذي ينص على: توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين المراجعة المشتركة وإعادة إصدار القوائم المالية. وتتمثل معادلة الانحدار لاختبار الفرض الأول كما يلي:

$$FR_{it} = \beta_0 + \beta_1(JAUD)_{it} + \beta_2(DA)_{it} + \beta_3(ROA)_{it} + \beta_4(LEV)_{it} + \beta_5(FIRM\ SIZE)_{it} + e_{it}$$

لاختبار مدى صحة الفرض الأول للدراسة وهو: " توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين المراجعة المشتركة وإعادة إصدار القوائم المالية بالشركات محل الدراسة" تم استخدام نموذج الانحدار اللوجستي لتحديد مدى تأثير المراجعة المشتركة على إعادة إصدار القوائم المالية وذلك لان المتغير التابع (الوسيط) يأخذ القيمة (١) اذا كان يقوم إعادة إصدار القوائم المالية، والقيمة (صفر) إذ لم يقوم إعادة إصدار القوائم المالية. ويوضح الجدول رقم (٣) نتائج تحليل الانحدار اللوجستي لأهم العوامل المؤثرة على إعادة إصدار القوائم المالية بالشركات محل الدراسة.

المتغير	معامل الانحدار Regression coefficient	اختبار Wald Wald*test	مستوى الفئوية P-value
المراجعة المشتركة	-0.627	4.426	0.035
المتحقات الإختيارية	-3.105	4.830	0.028
الرأفة المالية	-1.501	7.121	0.008
معدل العائد على الأصول	-3.859	6.336	0.012

0.440	0.596	-0.049	حجم الشركة
Cox & Snell R Square = 0.186 Nagelkerke R Square = 0.221	Constant = 1.781		Wald= 42.44 Sig.= .000 Hosmer and Lemeshow Test= 16.82 Sig= 0.000

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي

ويوضح الجدول رقم (٣) نتائج تحليل نموذج الانحدار اللوجستي لأهم العوامل المؤثرة على إعادة إصدار القوائم المالية. ويتضح من الجدول معنوية النموذج المستخدم ككل حيث قيمة Wald للنموذج ككل (3.747) ومستوى معنوية (0.000). كما يؤكد أن النموذج المقدر يمثل البيانات تمثيلاً كاملاً ويدعم المعنوية الكاملة للنموذج حسب اختبار Hosmer-Lemeshow، الذي يقوم على اختبار مربع كاي (X^2)، وتبين أن التكرارات المشاهدة (الأصلية) والتكرارات المتوقعة (المقدرة) للمتغير التابع كانت متطابقة تماماً (Gujarati, 2009). وبالاعتماد على قيمة Wald لكل متغير اتضح أن أكثر المتغيرات أهمية في التأثير على إعادة إصدار القوائم المالية هي المراجعة المشتركة و المستحقات الاختيارية ومعدل العائد علي الأصول والرافعة المالية.

وبالنسبة إلى المراجعة المشتركة فهو يؤثر سلباً على إعادة إصدار القوائم المالية عند مستوى معنوية (0.05). أما فيما يتعلق بالقدرة التفسيرية للنموذج، والتي توضح نسبة تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع، يتبين أن المساهمة النسبية (Cox & Snell R Square) لها بلغت (18.6 %) وهذا يعني أن المتغيرات المستقلة تفسر ما مقداره 18.6% من التغير في المتغير التابع (إعادة إصدار القوائم المالية). وبالتالي يتم قبول الفرض الأول وهو " توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين المراجعة المشتركة وإعادة إصدار القوائم المالية بالشركات محل الدراسة " وبالتالي فإن هناك تأثير سلبى للمراجعة المشتركة على إعادة إصدار القوائم المالية بالشركات محل الدراسة.

ب) النموذج الثانى: لاختبار الفرض الثانى H2 الذى ينص على: اختبار أثر علاقة معنوية ذات

دلالة إحصائية بين إعادة إصدار القوائم المالية وقيمة المنشأة فى الشركات محل الدراسة،

وتتمثل معادلة الانحدار لاختبار الفرض الثانى كما يلى :

$$\text{Firm value}_{it} = \beta_0 + \beta_1(\text{FR})_{it} + \beta_2(\text{DA})_{it} + \beta_3(\text{ROA})_{it} + \beta_4(\text{LEV})_{it} + \beta_5(\text{FIRM SIZE})_{it} + e_{it}$$

ولاختبار مدى صحة الفرض الثانى للدراسة وهو " توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين إعادة

إصدار القوائم المالية وقيمة المنشأة بالشركات محل الدراسة" تم استخدام أسلوب الانحدار المتعدد لتحديد مدى

تأثير إعادة إصدار القوائم المالية والعوامل الأخرى على قيمة المنشأة. ويوضح الجدول رقم (٤) نتائج تحليل الانحدار المتعدد لأثر إعادة إصدار القوائم المالية وقيمة المنشأة في الشركات محل الدراسة. ويتضح من الجدول رقم (٤) معنوية النموذج المستخدم ككل في اختبار العلاقة التأثيرية بين إعادة الإصدار وقيمة المنشأة في الشركات محل الدراسة. حيث بلغت قيمة F (8.144) بمستوى معنوية (0.000). وهي أقل من (0.05) مما يعني أن النموذج بمتغيراته المستقلة صالح للتنبؤ بقيمة المتغير التابع. كما يتضح من قيمة تضخم التباين (VIF) وهي أقل من (10) وقيمة التباين المسموح به (Tolerance) وهي أكبر من (0.1) أنه لا توجد مشكلة التداخل الخطي وقوة نموذج الدراسة في تفسير الأثر على قيمة المنشأة (O'Brien, 2007).

جدول (٤): نتائج تحليل الانحدار المتعدد لتأثير إعادة إصدار القوائم المالية على قيمة المنشأة

Tol	VIF	P-value	T	للمعاملات الليارية Beta	للمعاملات غير المعيارية		التفسير
					الخطأ القياسي	B	
0.931	1.074	0.015	-2.439	-0.138	0.266	-0.648	إعادة إصدار القوائم المالية
0.905	1.105	0.017	-2.406	-0.138	1.218	-2.931	المتغيرات الاختيارية
0.890	1.124	0.036	2.104	0.122	0.447	0.941	الرافعة المالية
0.968	1.033	0.000	3.763	0.209	1.283	4.828	معدل العائد على الأصول
0.982	1.018	0.687	-0.403	-0.022	0.059	-0.024	حجم الشركة
0.107		معامل التحديد المعدل		1.935		Constant	
8.144		قيمة F		.349*		معامل الارتباط للمتعدد	
.000*		P-value		0.122		معامل التحديد R ²	

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي

أما فيما يتعلق بالقدرة التفسيرية للنموذج يتبين أن قيمة معامل الارتباط المتعدد بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع بلغت (0.349). والمساهمة النسبية (معامل التحديد) لها بلغت (12.2%) وهذا يعني أن المتغيرات المستقلة تفسر ما مقداره 12.2% من التغير في المتغير التابع (قيمة المنشأة).
توضح نتائج تحليل الانحدار المتعدد لأهم العوامل المؤثرة على قيمة المنشأة في الجدول رقم (٤) أن الرافعة المالية و معدل العائد على الأصول تؤثر تأثيراً طردياً على قيمة المنشأة بمستوى معنوية (0.001). مما

يعنى أن الرافعة المالية و معدل العائد علي الأصول يؤدي إلى تحسين مستوى قيمة المنشأة، كما يوضح الجدول أن إعادة إصدار القوائم المالية والمستحقات الاختيارية يؤثر سلبيا على قيمة المنشأة بمستوى معنوية أقل (0.05). في حين لم يؤثر كلاً من و حجم الشركة على قيمة المنشأة (تظهر المتغيرات المؤثرة معنويًا Bold) وبالتالي يتم قبول الفرض الثاني وهو " توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين إعادة إصدار القوائم المالية وقيمة المنشأة بالشركات محل الدراسة " حيث اتضح أن هناك تأثير إصدار القوائم المالية على قيمة المنشأة بالشركات محل الدراسة.

ج) النموذج الثالث: لاختبار الفرض الثالث H_3 الذي ينص على: توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين المراجعة المشتركة وقيمة المنشأة في الشركات محل الدراسة ، وتتمثل معادلة الانحدار لاختبار الفرض الثالث كما يلي:

$$\text{Firm value}_{it} = \beta_0 + \beta_1(\text{JAUD})_{it} + \beta_2(\text{DA})_{it} + \beta_3(\text{ROA})_{it} + \beta_4(\text{LEV})_{it} + \beta_5(\text{FIRM SIZE})_{it} + e_{it}$$

ولاختبار مدى صحة الفرض الثالث للدراسة وهو " توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين المراجعة المشتركة وقيمة المنشأة بالشركات محل الدراسة" تم استخدام اسلوب الانحدار المتعدد لتحديد مدى تأثير المراجعة المشتركة والعوامل الأخرى على قيمة المنشأة. ويوضح الجدول رقم (٥) نتائج تحليل الانحدار المتعدد لأثر المراجعة المشتركة وقيمة المنشأة في الشركات محل الدراسة.

ويتضح من الجدول رقم (٥) معنوية النموذج المستخدم ككل في اختبار العلاقة التأثيرية في وقيمة المنشأة في الشركات محل الدراسة. حيث بلغت قيمة ف (9.76) بمستوى معنوية (0.000) وهي أقل من (0.05). مما يعني أن النموذج بمتغيراته المستقلة صالح للتنبؤ بقيمة المتغير التابع. كما يتضح من قيمة تضخم التباين (VIF) وهي أقل من (10) وقيمة التباين المسموح به (Tolerance) وهي أكبر من (0.1) أنه لا توجد مشكلة التداخل الخطي وقوة نموذج الدراسة في تفسير الأثر على قيمة المنشأة (O'Brien, 2007).

جدول (٥): نتائج تحليل الانحدار المتعدد لتأثير المراجعة المشتركة على قيمة المنشأة

المتغير	العلامات غير المعيارية		العلامات المعيارية Beta	T	P-value	VIF	Tol
	B	الخطأ القياسي					
المراجعة المشتركة	0.931	0.256	0.208	3.638	0.000	1.123	0.890
المستحقات الاختيارية	-2.785	1.195	-0.131	-2.331	0.020	1.089	0.918

0.862	1.160	0.105	1.628	0.095	0.449	0.731	الرافعة المالية
0.980	1.021	0.000	3.797	0.207	1.260	4.786	معدل العائد على الأصول
0.957	1.044	0.390	-0.861	-0.048	0.059	-0.051	حجم الشركة
0.137	معامل التحديد المعدل			2.039	Constant		
9.765	قيمة F			.393a	معامل الارتباط المتعدد		
.000 ^a	P-value			0.155	معامل التحديد R ²		

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي

اما فيما يتعلق بالقدرة التفسيرية للنموذج يتبين أن قيمة معامل الارتباط المتعدد بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع بلغت (0.393). والمساهمة النسبية (معامل التحديد) لها بلغت (15.5%) وهذا يعنى أن المتغيرات المستقلة تفسر ما مقداره 15.5 % من التغير فى المتغير التابع (قيمة المنشأة).

توضح نتائج تحليل الانحدار المتعدد لأهم العوامل المؤثرة على قيمة المنشأة فى الجدول رقم (٨) أن المراجعة المشتركة ومعدل العائد على الأصول تؤثر تأثيراً طردياً على قيمة المنشأة بمستوى معنوية (0.001) مما يعنى أن تطبيق المراجعة المشتركة يؤدي إلى تحسين مستوى قيمة المنشأة، كما يوضح الجدول أن المستنقحات الاختيارية يؤثر سلبياً على قيمة المنشأة بمستوى معنوية أقل (0.05). فى حين لم يؤثر كلاً من الرافعة المالية و حجم الشركة على قيمة المنشأة (تظهر المتغيرات المؤثرة معنويًا Bold)، وبالتالي يتم قبول الفرض الثالث وهو " توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين المراجعة المشتركة وقيمة المنشأة بالشركات محل الدراسة " حيث اتضح أن هناك تأثير المراجعة المشتركة على قيمة المنشأة بالشركات محل الدراسة.

(د) النموذج الرابع: لاختبار الفرض الرابع للبحث H4 الذي ينص على: توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين المراجعة المشتركة وقيمة المنشأة من خلال إعادة إصدار القوائم المالية

كمتغير وسيط

تم اختبار الفرض الرابع للبحث والذي ينص على " توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين المراجعة المشتركة وقيمة المنشأة من خلال إعادة إصدار القوائم المالية " تم تشغيل البيانات باستخدام نموذج المعادلات الهيكلية بالاعتماد على الانحدار الجزئي للمربعات الصغرى (Partial Least Square (PLS باستخدام برنامج Amos version 26 والذي يمكن من خلاله اختبار سلسلة من العلاقات بين المتغيرات محل

القياس في نفس الوقت، بالإضافة إلى أنه يفضل استخدامه بصفة خاصة لاختبار التأثير الوسيط (غير المباشر)، كذلك تم استخدام تحليل المسار Path Analysis والذي يقدم قيم التأثيرات المباشرة وغير المباشرة للعلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع في وجود المتغير الوسيط، أي يوفر التحليل قيمة اختبار الوساطة فقط دون تقديم دلالة هذا الاختبار، لذلك تم استخدام طريقة Bootstrap لاختبار دلالة الأثر غير المباشر للعلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع في وجود المتغير الوسيط (عبد، ٢٠٢٠ أ). وفيما يلي يتم اختبار مشكلة التداخل الخطي من خلال VIF

جدول (٦) اختبار مشكلة التداخل الخطي للنموذج الرابع

المتغير	VIF	Tolerance
إعادة إصدار القوائم المالية	1.090	0.918
للمراجعة المشتركة	1.139	0.878
للمستحقات الإختيارية	1.107	0.903
الرافعة المالية	1.185	0.844
معدل العائد على الأصول	1.043	0.958
حجم الشركة	1.047	0.955

كما يتضح من قيمة تضخم التباين (VIF) وهى أقل من (10) وقيمة التباين المسموح به (Tolerance) وهى أكبر من (٠.١) أنه لا توجد مشكلة التداخل الخطي وقوة نموذج الدراسة فى تفسير الأثر على قيمة المنشأة (O'Brien, 2007).

أولاً: تحليل المسارات Analysis Path بدون المتغيرات الرقابية:

يقوم الباحث بإجراء تحليل المسارات للنموذج القياسي باستخدام تحليلات الانحدار الجزئي للمربعات الصغرى (Least Square (PLS)، كذلك تم إجراء اختبار t لجميع قيم معاملات التحميل " Factors Loading الخاصة بالنموذج، وقد أوضحت النتائج ما يلي:

جدول رقم (٧) تحليل المسارات بدون المتغيرات الرقابية " Analysis Path Original "

		Estimate	S.E.	C.R.	P-VALUE	Decision
FR	← JA	-.176	.054	-3.247	.001	Supported**
Firm value	← JA	1.016	.252	4.028	***	Supported**
Firm value	← FR	-.640	.265	-2.418	.016	Supported**

بفحص نتائج اختبار t test (لاختبار معنوية كل متغير على حدة) تبين معنوية جميع قيم t حيث إن مستوى المعنوية أقل من 0.05 لكل العلاقات، مما يعني وجود تأثير معنوي بين أثر المراجعة المشتركة على قيمة المنشأة، وكذلك يوجد تأثير معنوي بين المراجعة المشتركة، إعادة إصدار القوائم المالية، أيضاً يوجد تأثير معنوي بين إعادة إصدار القوائم المالية وقيمة المنشأة. وتعبّر الإشارة السالبة لقيمة معامل التحميل (-1.176) على أن العلاقة بين المراجعة المشتركة، إعادة إصدار القوائم المالية علاقة عكسية، وتعبّر الإشارة الموجبة لقيمة معامل التحميل (1.016) على أن العلاقة بين المراجعة المشتركة على قيمة المنشأة هي علاقة طردية، كما تعبّر الإشارة السالبة لقيمة معامل التحميل (-.640) على أن العلاقة بين إعادة إصدار القوائم المالية وقيمة المنشأة هي علاقة عكسية

يقوم الباحث بإجراء تحليل المسارات للنموذج القياسي باستخدام تحليلات الانحدار الجزئي للمربعات الصغرى (PLS) Least Square، كذلك تم إجراء اختبار t test لجميع قيم معاملات التحميل " Factors Loading الخاصة بالنموذج، وقد أوضحت النتائج ما يلي:

جدول (٨) تحليل المسارات Analysis Path في وجود المتغيرات الرقابية

		ESTIMATE	S.E.	C.R.	P	LABEL DECISION
FR	← JONSE	-.583	.250	-2.328	.020	SUPPORTED**
FR	← ROA	-.714	.273	-2.617	.009	SUPPORTED**
FR	← LEAV	-.250	.091	-2.747	.006	SUPPORTED**
FR	← SIZE	-.011	.013	-.877	.381	NOT SUPPORTED**
FR	← JA	-.117	.053	-2.207	.027	SUPPORTED**
FIRM VALUE	← FR	-.542	.260	-2.081	.037	SUPPORTED**
FIRM VALUE	← JONSE	-3.101	1.137	-2.727	.006	SUPPORTED**
FIRM VALUE	← ROA	4.399	1.242	3.541	***	SUPPORTED**

	ESTIMATE	S.E.	C.R.	P	LABEL DECISION
FIRM VALUE ← LEAV	.595	.415	1.432	.152	NOT SUPPORTED**
FIRM VALUE ← SIZE	-.057	.057	-.998	.318	NOT SUPPORTED**
FIRM VALUE ← JA	.868	.240	3.618	***	SUPPORTED**

توضح نتائج تحليل الانحدار المتعدد لأهم العوامل المؤثرة على قيمة المنشأة في الجدول رقم (٦) أن المراجعة المشتركة ومعدل العائد علي الأصول تؤثر تأثيراً طردياً على قيمة المنشأة بمستوى معنوية (0.001) مما يعنى أن تطبيق المراجعة المشتركة يؤدي إلى تحسين مستوى قيمة المنشأة، كما يوضح الجدول أن المستحقات الاختيارية يؤثر سلبياً على قيمة المنشأة بمستوى معنوية أقل (0.05). في حين لم يؤثر كلاً من الرافعة المالية وحجم الشركة على قيمة المنشأة (تظهر المتغيرات المؤثرة معنوية Bold). وتوضح نتائج تحليل الانحدار المتعدد لأهم العوامل المؤثرة على قيمة المنشأة في الجدول رقم (٤) أن الرافعة المالية ومعدل العائد علي الأصول تؤثر تأثيراً طردياً على قيمة المنشأة بمستوى معنوية (0.001) مما يعنى أن الرافعة المالية ومعدل العائد علي الأصول يؤدي إلى تحسين مستوى قيمة المنشأة، كما يوضح الجدول أن إعادة إصدار القوائم المالية والمستحقات الاختيارية يؤثر سلبياً على قيمة المنشأة بمستوى معنوية أقل (0.05). ويوضح الجدول رقم (٩) نتائج تحليل المسار بالشركات محل الدراسة.

جدول (٩): نتائج نموذج AMOS لتأثير المراجعة المشتركة

على قيمة المنشأة في ضوء إعادة إصدار القوائم المالية

المتغيرات التابعة	المتغيرات المستقلة	معامل الانحدار	p-value	الاثار المباشر	الاثار غير المباشر	الاثار الإجمالي
إعادة إصدار القوائم المالية	JA	-0.117	0.027	-0.117	0	-0.117
	JONSE	-0.583	0.02	-0.583	0	-0.583
	ROA	-0.714	0.009	-0.714	0	-0.714
	LEV	-0.25	0.006	-0.25	0	-0.25
	SIZE	-0.011	0.381	-0.011	0	-0.011
قيمة المنشأة (٧)	JA	0.868	***	0.868	0.063	0.931
	JONSE	-3.101	0.006	-3.101	0.316	-2.785
	ROA	4.399	***	4.399	0.387	4.786
	LEV	0.595	0.152	0.595	0.136	0.731
	SIZE	-0.057	0.318	-0.057	0.006	-0.051
	FR	-0.542	0.037	-0.542	0	-0.542

المصدر: نتائج التحليل الاحصائي

وبوضح الجدول رقم (١٢) وجود علاقة معنوية مباشرة بين فعالية المراجعة المشتركة قيمة المنشأة وحيث بلغت قيمة معامل المسار لها (0.868) عند مستوى معنوية (0.000). ويعنى ذلك أن إعادة إصدار القوائم المالية تحسن العلاقة بين المراجعة المشتركة قيمة المنشأة.

نتائج وتوصيات الدراسة

أ) نتائج الدراسة النظرية:

- ١- لا يوجد اختلاف جوهري بين الدراسات حول مفهوم المراجعة المشتركة، حيث تتفق الدراسات علي أن المراجعة المشتركة تعني اشتراك مكتبي مراجعة عن بعضهما في مراجعة القوائم المالية لشركة معينة وذلك في ظل مسئولية تضامنية بينهما تتضمن اشتراكهما معاً في تخطيط وتنفيذ مهام المراجعة وإصدار تقرير مراجعة واحد موقع عليه من كلاهما.
- ٢- يعتبر موضوع المراجعة المشتركة وتعدد أشكالها أو ما يسمى بمزيج مكاتب المراجعة المشتركة وعلاقته بتوقيت إصدار تقرير المراجعة من الموضوعات التي تنسم بالندرة والحدثة خاصة على مستوى الدراسات التي تمت في البيئة المصرية.
- ٣- تحظي ظاهرة تعديل القوائم المالية وتعديل تقرير مراقبي الحسابات باهتمام المنظمات والهيئات المعنية علي المستويين المحلي والدولي كما تعد حدثاً غير مرغوب فيه وتمثل تهديد للشرعية التنظيمية ولها تأثير سلبي لأداء المنشآت وضعف ثقة اصحاب المصالح والمساهمين.
- ٤- تمثل ظاهرة تعديل القوائم المالية مفاجأة سلبية كبيرة للمستثمرين لأنها تؤدي إلي احتمال تعرض المنشآت للدعاوي القضائية وكذلك تخفيض احتمال الاندماج والاستحواذ هذا فضلاً عن أن الظاهرة تؤدي الي زيادة مشكلة عدم تماثل المعلومات.
- ٥- تؤدي التعديلات في تقرير مراقب الحسابات الي تحسين وتطوير في جودة التقرير المالي وتكلفة عملية المراجعة.

ب) نتائج الدراسة التطبيقية:

وتوصلت الدراسة إلى نتائج تلخص في ١) وجود علاقة عكسية بين المراجعة المشتركة وإعادة إصدار القوائم المالية، ٢) وجود علاقة عكسية بين إعادة إصدار القوائم المالية وقيمة المنشأة، ٣) وجود علاقة إيجابية بين المراجعة المشتركة وقيمة المنشأة. وأخيراً توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين المراجعة المشتركة وقيمة المنشأة من خلال إعادة إصدار القوائم المالية كمتغير وسيط بالشركات محل الدراسة.

ثانياً: توصيات الدراسة:

- ١- تشجيع شركات المساهمة المصرية على التوسع في تطبيق مدخل المراجعة المشتركة لما لذلك من انعكاسات إيجابية عليها وعلى مكاتب المراجعة ومهنة المراجعة ككل، وخاصة فيما يتعلق بتخفيض فترة تأخير إصدار تقرير المراجعة، زيادة دقة تقرير المراجعة، الحد من تركيز سوق المراجعة، زيادة احتمالية اكتشاف الخفاء والتحريفات الجوهرية، وذلك في ظل بيئة أعمال تتسم بطبيعة الشركات بها بكبر حجم أعمالها وتعدد وتعقد عملياتها والتي لم تعد المراجعة الفردية ملائمة لها.
- ٢- إصدار معيار مراجعة مصري أو دولي لضبط مخاطر تعديل القوائم المالية لتحقيق المصادقية وتحسين جودة التقرير المالي.
- ٣- ضرورة تطوير الأنوار والمسؤوليات المتنوعة للئات الرقابية لتحقيق مصادقية وجودة التقارير المالية مما ينعكس على تحقيق رغبات المستثمرين في الاستفادة من محتويات تقرير مراقب الحسابات.
- ٤- ضرورة الإقصاص الإلزامي عن شريك المراجعة لتحقيق جودة التقرير المالي وتقرير مراقب الحسابات.
- ٥- ضرورة تطوير نظم الرقابة الداخلية وتطبيق آليات ونظم الحوكمة الفعالة لضبط مخاطر تعديل القوائم المالية مع الإقصاص والإعلام الجيد عن الأمور الرئيسية في تقرير مراقب الحسابات.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية:

- ١- اسكندر، جمعه سامى عبد الفتاح (٢٠٢٠)، "قياس وتفسير العلاقة بين جودة المراجعة الداخلية واعادة اصدار القوائم المالية وانعكاسها على اسعار اسهم الشركة" (دراسة تطبيقية)، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة، جامعة عين شمس ١-١٨٨.
- ٢- بدوي، هبة الله عبد السلام (٢٠١٧)، "أثر هيكل الملكية ومستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية على قيمة الشركة" - دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، مجلة المحاسبة والمراجعة، قسم المحاسبة، كلية التجارة جامعة بني سويف، ٥ (٢)، ١٧١-٢٠٦.
- ٣- خطاب، جمال سعد (٢٠١٣)، "العلاقة الشبكية بين التخصص المهني للمراجعين وانعكاسات الأرباح على الأداء السوقي لمنشآت الاعمال"، مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة جامعة عين شمس، العدد (٤) السنة السابعة عشر، ٢٩٥-٣٦١.
- ٤- نيسطي، محمد عبد القادر (٢٠١٤)، "المراجعة المشتركة في مقابل المراجعة الفرنسية: دراسة تطبيقية عن مدي تقييد مكاتب المراجعة المصرية لممارسات إدارة الأرباح في الشركات المساهمة". المجلة المصرية للدراسات التجارية، كلية التجارة، جامعة المنصورة، العدد (١)، ١٩-٣٩.
- ٥- نيبه، زياد عبدالحليم (٢٠١٣)، "أثر القرارات الاستراتيجية للشركات على قيمة الشركة: دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية"، مجلة البحوث والدراسات الإنسانية الفلسطينية، فلسطين، العدد (٢١)، ٣٩-٨٣.
- ٦- سليم، أحمد محمد، (٢٠١٨)، "علاقة المراجعة المشتركة والمراجعة المزدوجة بجودة الأرباح: دراسة تطبيقية. مجلة الفكر المحاسبي، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ٢٢ (١)، ٨٦٩-٩٠٣.

- ٧- شاهين، محمد احمد (٢٠١٢)، "نموذج مقترح لدراسة العلاقة بين خصائص الاستقلالية الخاصة بأعضاء لجنة المراجعة وعمليات تعديل القوائم المالية"، مجلة الفكر المحاسبى، كلية تجارة جامعة عين شمس، ٢ (١)، ٤٣٩-٣٦٣.
- ٨- طلخان، السيدة مختار عبد الغنى (٢٠١٧)، "أثر تبني معايير التقرير المالي الدولية على العلاقة بين المعلومات المحاسبية وقياس قيمة الشركة مع التطبيق على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية". رسالة دكتوراه في المحاسبة غير منشورة، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، ١-٢٣٣.
- ٩- العاصى، محمود غانم (٢٠١٦)، "دراسة واختبار أثر تبني مدخل المراجعة الخارجية المشتركة على جودة المراجعة والتقارير المالية للشركات المقيدة بالبورصة المصرية". رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة جامعة الاسكندرية، ١-١٤٥.
- ١٠- عبدالطيم، أحمد حامد محمود (٢٠١٨)، "قياس أثر الإفصاح المحاسبى عن المسؤولية الاجتماعية على تكلفة رأس المال وقيمة الشركة": أدلة عملية من الشركات المدرجة في المؤشر المصري للمسؤولية ESG، مجلة البحوث المحاسبية، قسم المحاسبة، كلية التجارة، جامعة طنطا، العدد (٢)، ٣٩٤ - ٤٦٤.
- ١١- عبدالعظيم، حنان محمود (٢٠١٨)، "قياس وتفسير العلاقة التفاعلية بين المسؤولية الاجتماعية والأداء المالي وقيمة المنشأة" دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة في سوق الأوراق المالية المصري، مجلة الفكر المحاسبى، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ٢٢ (٢)، ٨٦٦-٩٣٢.
- ١٢- الغول، محمد مصطفى محمد (٢٠١٧)، "تأثير المحتوى المعلوماتي للإعلان عن تحيل القوائم المالية على أسعار الأسهم": دراسة تطبيقية على الشركات المسجلة في سوق الأوراق المالية المصرية"، مجلة كلية التجارة البحوث العلمية، كلية التجارة جامعة الإسكندرية، ٥٤ (٢)، ٤٠٣ - ٤٣٨.
- ١٣- متولى، أحمد زكى (٢٠١٣)، "قياس أثر تطبيق المراجعة المشتركة (Joint Audit) على أسعار الأسهم، دليل من البورصة المصرية"، مجلة البحوث المالية والتجارية، كلية التجارة، جامعة قناة السويس، ٢ (٤)، ٤٤٣ - ٤٥١.
- ١٤- مندور، محمد محمد إبراهيم (٢٠١٦)، "أثر التفعيل الاختياري لمدخل المراجعة المشتركة علي ممارسات إدارة الأرباح: دراسة تطبيقية علي الشركات المقيدة في البورصة المصرية"، مجلة الفكر المحاسبى، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة -جامعة عين شمس، ٢٠ (٢)، ١١٧٢-١١١٩.

- ١٥- هلالى، أسامة أحمد جمال (٢٠١٧)، "أثر القوائم المالية المعدلة على أسعار الأسهم ومصادر التمويل وعلى تغيير مراقب الحسابات للشركات المقيدة بالبورصة المصرية": دراسة اختبارية، مجلة الفكر المحاسبى، قسم المحاسبة والمراجعة كلية تجارة، جامعة عين شمس، ٢١ (٣)، ٤٩٢-٥٥٢.
- ١٦- الوكيل، حسام السعيد (٢٠٢٠)، "أثر تطبيق مدخل المراجعة المشتركة على توقيت إصدار تقرير المراجعة فى بيئة الممارسة المهنية المصرية - دراسة تطبيقية"، مجلة الفكر المحاسبى، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ٢٤ (٢)، ٣٨٧-٣٢٨.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

- 1- Ahmed, A. H. (2017), "Are Corporate Social and Environmental Responsibility, Firm Performance and value Mutually Exclusive? Evidence from Egypt". **Journal of Accounting Research, Department of Accounting, Faculty of Commerce, Tanta university**, December, 2: 1-21.
- 2- Azam Eshagniyya, Mahdi Salehi (2017) "The impact of financial restatement on auditor changes Iranian evidence", **Asia Pacific Journal of Innovation and Entrepreneurship**, Vol. 11 Issue: 3.366-390, <https://doi.org/10.1108/APJIE-12-2017-039> Permanent link to this document: <https://doi.org/10.1108/APJIE-12-2017-039>.
- 3- Bae, K.H.; Baek, J.S.; Kang, J. K.; & Liu, W. L. (2012), "Do Controlling Shareholders' Expropriation Incentives Imply Alink between Corporate Governance and Firm Value? Theory and Evidence". **Journal of Financial Economics**. 105 (2): 412-435.
- 4- Bakri, Mohd Ashari (2021) Moderating effect of audit quality: The case of dividend and firm value in Malaysian firms, **Cogent Business & Management**, 8(1), 1-15. <https://doi.org/10.1080/23311975.2021.2004807>.
- 5- Baldauf, J.; & Steckel, R. (2012), "Joint Audit and Accuracy of the Auditor's Report": An Empirical Study, **International Journal of Economic Sciences and Applied Research**, 5 (2): 7-42.
- 6- Barghathi, Y., Ndiweni, E., & Lasyoud, A. A. (2020), "Joint audit, audit market concentration, and audit quality": Perceptions of stakeholders in the UAE. **Corporate Ownership and Control**, 17, 32.

- 7- Benali, A.(2013), "The shareholders confidence and effectiveness of the joint Auditors :Empirical validation in the French context" **international journal of business and management** , 8(11), 21-42,76-84.
- 8- BisoGno, M. and DE Luca, R. (2016) , "Voluntary joint Audit and Earnings Quality: Evidence from Italian SEMs" ,**International journal of Business Research and Development** , 5 (1), 1-22.
- 9- Chen Jean, J. and Haitao Zhang, (2014), "The Impact of the Corporate Governance Code on Earnings Management" , Evidence From Chinese Listed Companies, **European Financial Management**, 20(3): 632 – 596.
- 10- Fayed, Hadeer Musaad Ahmed (2022), "The Impact of Joint Audit on AuditPlanning Quality – A Field Study", **Scientific Journal for Financial and Commercial Studies and Researches (SJFCSR)**, 3 (1) Part 1, 1-47.
- 11- Garmling, A. A., Krishnan, J. and Zhag, Y., (2011), " Are PCAOB identified Audit Deficiencies Associated with a change in reporting Decision of triennially inspected Audit firms?", **Auditing: A Journal of practice & theory** ,30 (3), 59-79.
- 12- Herbert et al (2013), "Adoption of International Financial Reporting Standards (IFRS): Insights from Nigerian Academics and Practitioners", **Research Journal of Finance & Accounting** 4 (6), 121-135.
- 13- Khatab, G. s., "The Effect of joint Audit and Audit Rotation on the firms Value "The 23rd **international Business**.
- 14- Lee, J.;& Kim, H. (2016), " Do Employee Relation Responsibility and Culture Matter for firm Value?" International Evidence. **Pacific- Basin Financial Journal**, 40: 191-209.
- 15- Lesage, C., Ratzinger, S., & Kettunen, J. (2012). Struggle over joint audit: on behalf of public interest? **Comptabilités et innovation**, 2- 61.
- 16- Li Y. Liu X & Yan Q. (2018), "Is institutional investor a supervisor or cooperator? Based on the relationship between financial restatement and dent turnover". **Nankai Business Review International** 9(1), 2-18.
- 17- Li Y. Park Y. L & Wynn, J. (2018), "Investor reactions to restatements conditional on disclosure of internal control weaknesses". **Journal of Applied Accounting Research**, 19 (3) , 423-439.
- 18- Lobo, GJ., Paugam, L. Zhang, D. and Casta, J.F. (2017), " The effect of joint auditor pair composition on audit quality": Evidence from impairment tests. **Contemporary Accounting Research**, 34(1), 118-153.

- 19- Lobo. G. J. & Zhao. Y. (2013), "Relation between audit effort and financial report misstatements": Evidence from quarterly and annual restatements. **Accounting Review**, 88(4), 1385-1412.
- 20- Lyle, M. (2019), "Information Quality, Growth Options, and Average Future Stock Returns", **Accounting Review**, 94(1): 271 – 298.
- 21- Mercilina, .C. Ekwueme and Gina, Oghogho Olufemi (2021), "Joint Audits And Audit Quality Of Financial Statements In Listed Companies In Nigeria, **Ae-Funai Journal of Accounting**, 7(1), 1-19.
- 22- Mukhtaruddin, R.; Bambang, B. S.; Irham, R.;& Abukosim, A. (2014), "Earning Management, Corporate Social Responsibility Disclosures and Firm's Value": Empirical Study on Manufacturing Listed an IDX Period 2010-2012.Net, **Journal of Business Management**,2(6):48-56.
- 23- Nguyen, T.; Duong, H.N.;& Singh, H. (2016)," Stock Market Liquidity and Firm Value": An Empirical Examin of the Australian Market. **International Review of Finance**, 16 (4): 639-646.
- 24- Nyoman, N. G., Moeljadi, P. M.; & Djazuli, D. A. (2014)," Factors Affecting Firms Value of Indonesia Public Manufacturing Firms". **International Journal of Business and Management Invention**, 3 (2): 35-44.
- 25- Plumlee, M.; Brown, D.; Hayes, R.M.;& Marshall, R. S. (2015)," Voluntary
- 26- quality and engagement quality": Evidence from financial report restatements Auditing" **A Journal of Practice & Theory**. 34(3), 81-111.
- 27- Rad, S., Z. Embong, N. Mohd-Saleh, and R. Jaffar, (2016)," Financial Information Quality and Investment Efficiency": Evidence from Malaysia, **Journal of Accounting and Finance**, 12(1): 129 – 151.
- 28- Sakel, N., Audoussset - Coulier, S., Kettunen, J. and Lesage, C., (2012)," What Do We know about Joint Audit". The Institute of Chartered Accountants of Scotland (ICAS), Final Report, 1-49.
- 29- Sakel.N., Audoussel-Coulier, S., Katunen, J., and Lesage, C.. (2013)," Joint Audit Issues and Challenges for Researchers and Policy Makers Accounting in Europe", 10 (2), 175-199.
- 30- Sambuaga, Elfina Astrella and CHEN, CHELSEA and YOVANKA, JEANETTE and FRANSISKA, KRISTINA (2021), "Financial Restatement Period: Internal and External Auditing Mechanism", **The Indonesian Journal Of Accounting Research**, 24(1), 51 – 74.

- 31- Street, D.A. and Hermanson, D. R. (2019), "How do restatements affect outside directors and boards? A review of the literature", **Journal of Accounting Literature**, 43(1), 19-46.
<https://doi.org/10.1016/j.acclit.2019.07.001>
- 32- Wan Mohammad, W. M, Wasiuzzaman, S., Morsali, S. S., & Zaini RM (2018), "The effect of audit committee characteristics on financial restatements in Malaysia". **Journal of Asia-Pacific Business**, 19 (1), 4-22.
- 33- Yang Xu, Lijuan Zhao, L. (2016), "An investigation of financial expertise improvement among CFOs hired following restatements", **American Journal of Business**, 31 (2), 50-65.
- 34- Zemni, M., Haapamaki, E., Järvinen, T. and Niemi, L. (2012), "Do Joint Audits Improve Audit Quality?" Evidence from Voluntary Joint Audits, **European Accounting Review**, 21(4), 731-765.
- 35- Zhang, Y. and Zadeh, A., (2015), "The Economic Consequences of Financial restatements": Evidence from the Market for Corporate Control, **Accounting review** 90 (1): 1-29.